

ل. الكسندروفسكايا
ف. ريباكوف

مشكلات
أفريقيا
الاقتصادية

تأليف
أمين الشريف

S
C
3
A

ل . الكسندر ووثكايَا
ف . ريباكوف

مشكلات أفريقيا الاقتصادية

ترتيب
أمين الشريف

محتويات الكتاب



الفصل الأول

أثر الاستعمار

صفحة

- ١ - الوضع الاقتصادي الاستعماري ١١
- ٢ - بعية التجارة الخارجية ١٨
- ٣ - السيطرة الأجنبية على الاقتصاد ٢٣
- ٤ - الاقتصاد الطبيعي والسوق المحلي الضيق ٣٢

الفصل الثاني

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

- ١ - تنمية الزراعة وتنويعها ٤٩
- ٢ - المهام الأساسية للصنيع ٦٥
- ٣ - القطاع العام والتخطيط الاقتصادي ٨٧
- ٤ - التمويل والمعونة الأجنبية ٩٧
- ٥ - الوحدة من أجل الاستقلال الاقتصادي ١١٤

الفصل الأول

آثار الاستعمار

آثار الاستعمار

تواجه اليوم الدول الافريقية المستقلة حديثا مشكلات جديدة معقدة يتطلب حلها تعزيز الاستقلال السياسى ، وازالة كل أثر من آثار الحكم الأجنبى ، وذلك عن طريق التنمية الاقتصادية والثقافية .

وتتجلى آثار الاستعمار فى ميدان الاقتصاد بصفة خاصة ، كما يصعب القضاء على هذه الآثار ، ذلك بأن اقتصاد معظم الدول الافريقية لا يزال تابعا لاقتصاد الدول الاستعمارية واحتكاراتها ، ومن شأن هذه التبعية الاقتصادية أن تؤثر فى سيادة الدول الافريقية وحريتها السياسية . ولذلك فليس من الغريب أن تتخذ حركة التحرير الوطنى فى

افريقيا اتجاها جديدا ، وتحول الى الميدان الاقتصادى ،
وأن تنتقل الثورة الافريقية الى مرحلة جديدة هي مرحلة
لاسراع فى التنمية الاقتصادية ، والكفاح فى سبيل
الاستقلال الاقتصادى . وازاء هذه الظروف الجديدة أصبح
لزما على الدول الافريقية أن تجاهد جهادا كبيرا فى سبيل
استقلالها الاقتصادى ، كما جاهدت فى سبيل استقلالها
السياسى . ذلك بأن الحكم الأجنبى الذى ساد فى هذه
البلاد أمدا طويلا ساعد على تأخرها فى الميدان الاقتصادى
حتى اتسعت مسافة التخلف بينها وبين الدول الكبرى فى
ذلك الميدان .

١

ومن المسلم به أن نصيب الفرد من الدخل القومى يدلنا
بوجه عام على مستوى التنمية الاقتصادية . والمشهد فى
افريقيا (ما عدا جمهورية جنوب افريقيا) أن دخل الفرد فى
السنة يبلغ ٩٠ دولارا أو ما يعادل ٧٧٪ فقط من نصيب
الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة . وتتجلى الآثار السيئة
لانخفاض الدخل بافريقيا فى فقر السكان ، وسوء التغذية ،

وقلة المساكن والمدارس والمستشفيات ، وانتشار الأمراض .
ومن النتائج المباشرة لانخفاض الدخل قهص الموظفين
الوطنيين الأكفاء ، وقلة الامكانيات المتاحة لتكوين رءوس
الأموال اللازمة للاستثمارات الجديدة ، وتأخر وسائل
النقل وصناعة توليد القوة الكهربائية ، وتأخر الصناعة بوجه
عام ، وانتشار العمل اليدوى غير المنتج انتشارا واسعا
النطاق .

ولا ريب أن أكبر مهمة اقتصادية تواجه الشعوب
الافريقية السائرة فى طريق التنمية المستقلة هى القضاء على
آثار هذا التخلف ، والوصول الى مستوى الدول المتقدمة
خلال فترة وجيزة من الزمن .

ومن المعروف أن الكفاح فى سبيل التقدم الاقتصادى
يتطلب قبل كل شئ ازالة الأسباب والأوضاع التى جعلت
من افريقيا منطقة اقتصادية متأخرة . على أن قيام الدول
الافريقية المستقلة لم يكن سوى خطوة أولى فى هذا
السبيل ، اذ آن اقتصاد كثير من الدول الافريقية - على
الرغم من استقلالها السياسى - ظل يرسف فى أغلال

الاقتصاد الاستعماري . وأية ذلك أن الدول الاستعمارية
تيلت معظم الدول الافريقية بعلاقات وروابط اقتصادية
تجعلها في وضع اقتصادي غير متكافئ ، وتربطها بمجلة
الدول الاستعمارية ، حتى بعد تحررها السياسي .

لقد جلا الاستعمار عن افريقيا سياسيا ولكنه ظل محتفظا
بمركزه الاقتصادي . فضلا عن ذلك راج يحث عن وسائل
جديدة ، ويمعن في استخدام الوسائل القديمة لاستغلال
الدول الافريقية ونهب ثروتها الاقتصادية .

١- الوضع الاقتصادي الاستعماري

تجاهل الاستعمار الاحتياجات الوطنية للدول الافريقية
كما ربط الانتاج بالمصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية
وجعل من الدول الافريقية مصدرا للمواد الخام ، وسوقا
لتصريف السلع الصناعية التي تنتجها الدول صاحبة
المستعمرات ، كما هو الحال في كثير من الدول المغلوبة
على أمرها .

وفيما يلي بيان بعض الوسائل التي لجأ اليها الاستعمار
لادخال افريقيا في دائرة النظام الرأسمالي :

١ - شجع الاستعمار اقبال الأفريقيين على السلع الاستهلاكية الجديدة ، وعمدت السلطات الاستعمارية الى عرقلة نمو الانتاج الوطنى فى الوقت الذى غمرت فيه القارة بالسلع المستوردة . ومارس هذه التجارة التجار الأجانب الذين جنوا أرباحا طائلة من شراء المنتجات الافريقية ، وبيع السلع الصناعية الأوروبية ، فلا عجب اذا تركز رأس المال الأجنبى فى دائرة التبادل أى التجارة والبنوك والتأمين والشحن البحرى . وفى البلاد التى لم تنهأ فيها أسباب التبادل التجارى عمدت السلطات الاستعمارية الى وسائل القهر والاكراه (كالضرائب) لنهب الأهالى فأرغمتهم على زراعة الحاصلات المعدة للتصدير حتى يتسنى لهم سداد الضرائب المفروضة عليهم .

٢ - تولت الشركات الأجنبية استخراج المعادن المعدية للتصدير ، واستخدمت رؤوس الأموال الأجنبية فى استغلال المناجم الغنية فقط ، وجنت أرباحا طائلة بفضل رخص الأجور . وإن نحاس كاتنجا وزامبيا ، وذهب جنوب افريقيا ، ليحكىان لنا طرفا من قصة هذا الاستغلال . وما ان وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى نشطت أعمال التعدين ،

وزغت صناعات جديدة في مختلف البلاد ، فظهرت صناعة استخراج البترول في نيجيريا وليبيا والجزائر ، واليورانيوم في الكونغو ، والبوكسيت في غينيا والكاميرون ، والمنجنيز والحديد الخام في جابون النخ .

٣ - أتجت مزارع المستوطنين البيض معظم نباتات السيسال ، وعود القرح (البيرثروم) وقدر لا يستهان به من البن والموز والموايح والزيتون وزيت النخيل ، وقامت هذه المزارع بدور هام في اقتصاد عدد من البلاد (كينيا وزوديسيا الجنوبية ، وتنجانيقا والصومال وتونس والجزائر النخ) .

ونجم عن ذلك أن أصبحت افريقيا مصدرا عالميا هاما للمواد الخام ، حتى أنها اليوم تمد الأسواق العالمية بمقدار ٩٦ ٪ من الماس ، ٦٩ ٪ من الكوبالت ، ٦٣ ٪ من الذهب ، ٣٤ ٪ من الكروم ، ٣٢ ٪ من النحاس ، ٦٦ ٪ من الكاكاو و ٦٥ ٪ من زيت النخيل ، ٩٥ ٪ من الفول السوداني ، ٢٤ ٪ من القطن ، ٢٥ ٪ من البن وذلك بالإضافة الى عدد كبير من المتواد الأولية الأخرى سواء أكاث معدنية أم

بأية . وعلى العموم فإن أهم منتجات افريقيا هي المواد
الأولية الزراعية التي تؤلف ٦٧ ٪ من قيمة صادراتها .

هذا ودور افريقيا كمصدر عالمي للمواد الخام لا يتناسب
اطلاقا مع دورها في الانتاج الصناعى العالمى ، اذ لا يتجاوز
٢ ٪ ولذلك تضطر افريقيا الى استيراد مختلف السلع
انصاعية لسد حاجاتها ، ولا سيما من بريطانيا وفرنسا
والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، وبلجيكا وإيطاليا
واليابان . وبذلك أصبحت افريقيا سوقا هاما لتصرف
منتجات هذه الدول ، ويأتى دور افريقيا في تجارة الصادرات
البريطانية بعد أوروبا وأمريكا فقط . وفى سنة ١٩٦٣ اشترت
كل الدول الافريقية (باستثناء جنوب افريقيا) من بريطانيا
ما يعادل ما اشترته أمريكا . وكذلك الدول الافريقية لاتزال
سوقا ثابتا للصادرات الفرنسية اذ بلغ نصيبها من صادرات
فرنسا ما يقرب من ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٦٣ مع ارتفاع هذا الرقم
بالنسبة لبعض السلع كالأحذية (٩٠ ٪) والمنتجات الكيماوية
(من ٥٠ ٪ الى ٨٠ ٪) والمنسوجات (٧٥ ٪) الخ .

وقد طبع الاستعمار الأوضاع الاقتصادية فى افريقيا

بطابع التخصص في انتاج المواد الخام ، بقصد تصديرها
للأسواق الخارجية .

ولا يخفى أن الزراعة في افريقيا هي الصناعة الأساسية
والرئيسية اذ يعمل فيها ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من السكان .
ومع ذلك فان معدل نموها في عهد الاستعمار كان ضئيلا
ويؤخذ من تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن جملة
الانتاج الزراعى بالنسبة للفرد سنة ١٩٦٠ لم تزد الا بمقدار
٢٪ فقط عما كانت عليه في سنة ١٩٣٧ وان كانت هذه
ازيادة الطفيفة لم تتحقق الا عن طريق المحاصيل الصناعية
اذ أن انتاج المحاصيل الغذائية وصل الى ٩٦٪ فقط من
انتاجها قبل الحرب . ومنذ سنة ١٩٦٠ ظل معدل النمو يتجه
الى الزيادة ولا سيما المحاصيل الصناعية .

هذا والصناعة في افريقيا متخلفة اذ يبلغ الانتاج الصناعى
بالنسبة للفرد الواحد ٤٪ بالقياس الى أوروبا وأمريكا .
وتبلغ القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى السنوى في جميع
الدول الافريقية (ما عدا جنوب أفريقيا) زهاء ٣٠٠٠ مليون
من الدولارات ، وهذه القيمة أقل من قيمة الانتاج الصناعى

في السويد وحدها . وتؤلف الصناعة - في المتوسط - ١٤ ٪ فقط من الدخل القومي في البلاد الافريقية .

ونسبة الصناعة الاستخراجية مرتفعة في أفريقيا فهي تبلغ ٣٣ ٪ على حين أنها تبلغ ١٠ ٪ فقط في البلاد المتقدمة . وتستخرج افريقيا ما يقرب من ١٢ ٪ من جميع المعادن في العالم الرأسمالي وتبلغ الصناعة الاستخراجية ذروة نموها في جنوب افريقيا (٤٠ ٪ تقريبا من اجمالي انتاج المعادن في افريقيا) وزامبيا وروديسيا الجنوبية والكونغو (ليوبولدفيل) . وفي السنوات القلائل الماضية تضاعف استخراج المعادن أيضا في عدد من الدول الأخرى : البتروئ في نيجيريا وليبيا والجزائر ، والمنجنيز في جابون ، والحديد الخام في ليبيريا وسيراليون ، والبوكسيد في غينيا .

أما صناعة تجهيز المواد الخام في قارة أفريقيا فهي لاتزال متخلفة كما يختلف توزيعها من بلد الى آخر ، اذ تبلغ نسبة ما تنتجه جنوب افريقيا ما يقرب من ٤٠ ٪ من الانتاج الاجمالي لهذه الصناعة . وفي بعض البلاد الخاضعة لحكم الاستعمار حدث بعض التطور في تصنيع المواد الخام مصنعا

أوليا فقط تمهيدا لتصديرها ، ومن ذلك تنقية الخامات وقطع الأخشاب ، وتقشير الفول السوداني ، وحلج القطن . وانك لنجد - حتى في الوقت الحاضر - شطرا كبيرا من صناعة التجهيز والاعداد يقوم في عدد من البلاد على اعداد المواد انخام للتصدير - مثال ذلك أن نصف عمال الصناعة في غانا يعملون في صناعة الأخشاب . وهناك احتمالات كبيرة لنمو صناعة التجهيز والاعداد في عدة بلاد افريقية أخرى ، إذ أن معظم الصادرات لم يتم تجهيزها حتى الآن .

وقد شاهدنا في السنوات القلائل الماضية ارتفاعا ملحوظا في صناعات النسيج والأغذية وفي انتاج مواد البناء كذلك . أما الصناعات الثقيلة فلا توجد الا في بلاد قليلة وبخاصة في شمال القارة وجنوبها . وتوجد صناعة ناهضة لصهر النحاس في أواسط افريقيا (زامبيا والكونغو) ويتم انتاج الالومنيوم على الساحل الغربي من الكاميرون . وتدل الاحصاءات على أن أكثر من ٥٠٪ من السلع المصنوعة يتم انتاجها في المصانع اليدوية الصغيرة .

وقد حال تأخر الصناعة دون قيام صلات اقتصادية وثيقة

بين مناطق الريف ومناطق المدن . وأصبحت المدن الافريقية بمثابة مراكز لتكوين المدن الصناعية في غرب أوروبا بالمواد الخام وشحن هذه المواد اليها ، بل ان السكك الحديدية أنشئت لهذا الغرض بالذات . وهذا هو السبب في أن الطابع انغالب على معظم البلاد الافريقية اليوم هو عدم وجود روابط وثيقة العرى بين مناطقها المختلفة ، مما أدى الى ضعف التجارة الداخلية .

٢- تبعية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية شأن كبير في اقتصاد البلاد الافريقية ، لأن هذه البلاد تصدر قدرا كبيرا من انتاجها المحلي وتبيعه في الأسواق العالمية في حين أنها تستورد معظم السلع الصناعية من الخارج . وتبلغ نسبة الصادرات ٢٣٪ والواردات ٣٠٪ من اجمالي الناتج القومي وهي نسبة أعلى منها في البلاد الأخرى . وتبلغ هذه النسبة ١٨٪ ، ٢٢٪ على التوالي في بريطانيا - وهي أكبر « تاجر » في العالم - و ٥٪ ، ٧٪ في الهند . ومن ذلك يتضح أن البلاد الافريقية أكثر اعتمادا من غيرها على الأسواق الخارجية . وفضلا عن

ذلك فان هذه الأرقام لا توضح الطابع الاستعماري لاعتماد افريقيا على الأسواق الخارجية ولكن هذا الطابع يتضح اذا عرفنا أن العلاقات التجارية التي تقوم بين نيجيريا والسنغال أو بين غيرهما من البلاد الافريقية تختلف اختلافا أساسيا من العلاقات التي تربط هذه البلاد ببريطانيا أو اليابان .

ومن المشاهد أن الدول المتقدمة تصدر السلع المصنوعة وتستورد المواد الخام ، وذلك على عكس الحال في افريقيا .

وافك لتجد أن معظم البلاد الافريقية تصدر سلعة أو سلعتين في الغالب الأعم . ومن أمثلة ذلك أن البن يؤلف ٦٠ ٪ من صادرات ساحل العاج ، والكافكاو ٦٠ ٪ من صادرات غانا ، وتتألف صادرات نيجيريا والسنغال كلها تقريبا من الفول السوداني وزيت الفول السوداني ويؤلف البن ٥٦ ٪ من صادرات الحبشة والقطن ٥٤ ٪ من صادرات السودان ، والنحاس ٨٠ ٪ من صادرات زامبيا .

وترتب على قلة عدد السلع التصديرية أن أصبح اقتصاد معظم الدول الافريقية يعتمد في جوهره على القيمة السوقية للسلع التصديرية الأساسية ولذلك نجد أن حالة سوق البن

هى التى تحدد فى الواقع الحالة الاقتصادية فى الحبشة وكذلك حالة سوق القطن هى التى تؤثر كذلك فى اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة والسودان وأوغندا ، وحالة سوق الكاكاو هى التى تؤثر فى اقتصاد غانا . ومن الواضح أن التنمية ذات الجانب الواحد اتى تقوم على انتاج محصول أو محصولين تدل على أن الانتاج فى ظل الحكم الاستعمارى لا يمت بأية صلة للمصالح القومية فى البلاد الافريقية .

والواقع أن التخصص الضيق فى الانتاج الزراعى عاد بالفائدة على الأجانب ، اذ كلما ازداد تخصص التجارة فى المواد الخام واتسع نطاقها ازدادت أرباح التجار الانجليز والفرنسيين وغيرهم من التجار الأجانب . وبعبارة أخرى ان رأس المال الأجنبى يفضل الانتاج الكبير لمحصول واحد ، وبذلك يحول الزراعة الافريقية الى نظام المحصول الواحد .

لقد كان التخصص فى انتاج محصول واحد أو محصولين للتصدير هو آفة الاقتصاد فى البلاد الافريقية ، اذ حال هذا التخصص دون تطور السلع الأخرى ومنها الأغذية .

ما أدى الى تفاقم مشكلة الطعام تبعا لزيادة السكان ،
ودفع الدول الافريقية الى تعويض هذا النقص عن طريق
الاستيراد . وترتب على طول عهد الاستعمار أن أصبحت
الدول الافريقية تعتمد على سوق معينة في تصريف صادراتها
من المواد الأولية وعلى دولة استعمارية واحدة في وارداتها .

لقد قطعت افريقيا شوطا كبيرا في سبيل التخلص من
هذه التبعية ولكنها أخفقت تماما في استئصال شأقتها ففي
سنة ١٩٦٣ اشترت دول أفريقيا الغربية والمدارية الداخلة في
منطقة الفرنك ٦٣٪ من وارداتها من فرنسا ، وتراوح نسبة
هذه الواردات ما بين ٣٣٪ فيما يتعلق بتوجو ، ٧٢٪
فيما يتعلق بموريتانيا . ومن الناحية الأخرى فإن فرنسا
حصلت على ٥٦٪ من صادرات هذه البلاد التي تراوحت
بين ١٠٪ من مالي و ٨٠٪ من داهومي . وبلغت نسبة تجارة
فرنسا الخارجية مع دول المغرب ٥٠٪ وتتجلى هذه الصورة
نفسها في دول أفريقيا التي كانت تابعة لبريطانيا من قبل
حيث لا يزال الحكام السابقون يسيطرون على تجارتها
الخارجية .

وتقوم تجارة افريقيا انخارجية على التبادل غير المتكافئ .

ولذلك تضطر البلاد الافريقية كلما مر الزمن الى زيادة كمية المواد الخام لشراء قدر مماثل من السلع الصناعية الأجنبية ثم ان انخفاض أسعار المواد الخام الافريقية لا يقابله أبدا انخفاض في أسعار السلع الصناعية المستوردة بل ان العكس هو الذى يحدث تماما أى ارتفاع أسعار هذه السلع بصورة مطردة . وهذا يرجع الى أن الصناعة مركزة في أيدي الاحتكارات الأجنبية التى تسيطر سيطرة تامة على إنتاج السلع الصناعية وتصديرها وتأبى تخفيض أسعارها .

وتوضح الأرقام التالية مدى هذا التفاوت في التبادل التجارى لصالح البلاد المتقدمة : ففى خلال السنوات العشر من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ ارتفع الرقم القياسى لأسعار السلع الصناعية فى الأسواق العالمية من ١٠٠ الى ١٢٤ أى بنسبة ٢٤٪ فى حين انخفض سعر البن والكافور والفول السودانى بمقدار ٣٠٪ . ولا ريب أن انخفاض أسعار الصادرات الافريقية على الرغم من زيادة حجمها باستمرار يقلل من دخل البلاد الى مدى بعيد . ومنذ سنة ١٩٥٧ ظلت افريقيا تخسر نحو ٢٪ فى المتوسط من دخلها السنوى من الصادرات حتى بلغت خسارتها الآن ٢٠٠٠ مليون من الدولارات .

وترتب على ذلك أن أصبح تصدير افريقيا للمواد الخام اللازمة للصناعات الاستعمارية كما أصبح التبادل التجارى غير المتكافئ سببا فى تأخرها الاقتصادى وفى اتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وهو سبب لايزال قائما حتى اليوم، ويعمل الاستعماريون جاهدين على بقاءه فى المستقبل .

٣- السيطرة الأجنبية على الاقتصاد

مما يضاعف من خطورة مركز افريقيا فى السوق العالمى - وهو مركز مخوف بالخطر بسبب التخصص فى المواد الخام - أن الاحتكارات الأجنبية تسيطر على تجارة المواد الخام وعلى جزء كبير من الانتاج . وآية ذلك أن الشركات الأجنبية لاتزال تمول الصناعة التعدينية وتديرها ، وهى الصناعة التى كان الاستعمار أول من أسسها فى افريقيا . والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو الجمهورية العربية المتحدة التى اشترت الممتلكات الأجنبية . وفى الصناعة الاستخراجية لا تزال المناصب الادارية والفنية فى أيدي الأجانب ولا يتولى الافريقيون سوى الأعمال التى لاتتطلب مهارة أو تتطلب بعض المهارة .

ولسيطرة رأس المال الأجنبي تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية في الدول الافريقية فاذا نظرنا أولا فيما يحدث حينما يشترك رأس المال الأجنبي في الانتاج اشتراكا مباشرا وجدنا أنه حين ينظم الانتاج في افريقيا يعمل على تطور القوى الانتاجية في القارة ولكن على نحو يخدم مصالحه الخاصة ولا يخدم بحال الاقتصاد القومي للدول الافريقية . وليس أدل على ذلك من تخلف الصناعة ، والاقتصاد المشوه القائم على محصول واحد . زد على ذلك أن أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية لا يعيدون استثمار أرباحهم الضخمة الا قليلا فتراهم يصدرون في كل عام الى أوطانهم نصيب الأسد من هذه الأرباح مما يفوق الاستثمار الجديد . مثال ذلك أن الشركات الفرنسية في مستعمرات فرنسا الافريقية السابقة حققت احتياطيا قدره ٢٣٢٠٠ مليون من الفرنكات في المدة من سنة ١٩٤٧ الى ١٩٥٣ فلم تحتجز هذه الشركات من هذا المبلغ سوى ٧٢٠٠ مليون من الفرنكات لتعيد استثمارها أي ما يقرب من الثلث .

ويبلغ مجموع الأرباح التي خرجت من افريقيا رقما هائلا . وايضاح ذلك أن استثمارات رأس المال الأجنبي في

افريقيا تربو على ١٧٠٠٠ مليون من الدولارات ، فاذا كانت نسبة الربح هي ٢٥ ٪ وأن نصف صافي الربح (١) أُعيد استثماره كان معنى ذلك أن أكثر من ١٠٠٠ مليون من الدولارات تخرج من افريقيا سنويا ، وهذا هو الثمن الذي تدفعه افريقيا لرأس المال الأجنبي مكافأة له على تنمية قواها الانتاجية .

وبديهي أن خروج الأرباح من بلد ما من شأنه أن يقلل من دخله القومي ، وبدنك يصبح استثمار رأس المال المصدر مصدرا دائما للدخل بالنسبة للبلد الأجنبي المصدر واستنزافا منظما للدخل القومي في البلد الذي يتم فيه الاستثمار . ولا ريب أن الأرباح الطائلة التي يجنيها رأس المال المصدر من شأنها أن تحفز همم الرأسماليين في الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا واليابان وغيرها من البلاد الاستعمارية وقد أصبحت العمليات التي يقوم بها رأس المال الأجنبي أكبر وسيلة لاستغلال الدول الافريقية من الناحية الاقتصادية . ولو أن الانتاج الذي يقوم به رأس المال

(١) صافي الربح هو الربح الذي تحتفظ به الشركات الاجنبية بعد دفع الضرائب وهي تقدر بنسبة ٥٠ ٪ من اجمالي الربح .

الأجنبي قامت به شركات وطنية (تابعة للقطاع العام أو انخاص) اذن لوصل اجمالي الدخل في البلاد الى مستوى ارفع ، ولسارت البلاد في طريق التقدم بخطى أسرع .

هذا والتأثير السلبي لرأس المال الأجنبي على التنمية القومية في البلاد الافريقية لا يقتصر على الاستغلال الاقتصادي ، اذ كلما ازدادت استثمارات رأس المال الأجنبي في مجال الانتاج ، وأحكم سيطرته على الاقتصاد ، ازداد نفوذه وتأثيره في مجال السياسة الداخلية والخارجية وهو يسعى الى تحقيق هذه الغاية لا عن طريق الضغط الاقتصادي فحسب بل أيضا عن طريق رجاله العاملين في حكومات البلاد وفي الوكالات الأجنبية . وان الموقف في الكونغو (ليوبولدفيل) الذي يسيطر عليه الاستعماريون الامريكيون والبلجيكيون لهو برهان ساطع على تدخل رأس المال الأجنبي المستمر في السياسة الافريقية .

على أن جميع الشركات الأجنبية في افريقيا لا تستثمر رأس مالها في الصناعة اذ يعمل معظمها في مجال التبادل أي في التجارة والبنوك والتأمين كما تقوم هذه الشركات بمهمة السمرة بين منتجي المواد الخام الافريقية ومستهلكيها في

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . ولكن هذه الشركات التي لا تنتج الا قليلا أو لا تنتج شيئا على الإطلاق تجنى أرباحها الطائلة من عرق الافريقيين .

وإذا نظرنا الى البنوك الأجنبية وجدنا بنوكا تجارية تخصصت في منح قروض قصيرة الأجل لرجال التجارة والصناعة . وكانت هذه البنوك - الى عهد قريب - قلما توافق على منح القروض الطويلة الأجل اللازمة لاستثمارات رأس المال . وتدل سجلاتها على أن عملياتها التجارية - فيما عدا فترة شراء المحاصيل - سلبية بوجه عام تقتصر على تكديس أموال احتياطية جديدة عن طريق اصدار السندات واجتذاب الودائع أما الأموال السائلة فترسل دائما الى الخارج وتستثمر في بنوك لندن وباريس وبروكسل . ولذلك كانت البنوك في الواقع أشبه شيء بالمضخة لأنها ترسل الأموال السائلة الى البلاد صاحبة المستعمرات حيث تستخدم كموارد اضافية للقروض القصيرة الأجل التي تتطلبها أعمالها الاقتصادية أو حكومتها الخاصة . ويلاحظ أن شركات التأمين تسير في عملها على هذا النهج نفسه .

وتدل الحقائق على أن البنوك الأجنبية قد توسعت في

شواطئها كثيرا بإفريقيا منذ الحرب ، فقد توسع بنك باركليز - أكبر بنوك إنجلترا (في الممتلكات الحرة ، وفي المستعمرات ، وفيما وراء البحار) فزاد من فروعها في اتحاد روديسيا ونياسلاند السابق من ٣٤ فرعاً في ١٩٣٨ إلى ١٠٢ فرعاً في ١٩٥٩. وزاد المجموع الكلي لفروعها في كينيا وتنجانيقا وأوغندا من ٢٧ إلى ١٠٩ وفي السنوات العشر الأخيرة صاعف البنك البريطاني لإفريقيا الغربية أعماله ثلاث مرات ، وهو يعمل أصلاً في إنجلترا وغانا وسيراليون . وأكبر بنوك فرنسا هي بنك سوسيتيه جنرال ، وبنك الكريدي ليوني ، والبنك الأهلي للتجارة والصناعة . يضاف إلى ذلك أن بنوكاً جديدة فتحت لها فروعاً من بينها بنوك أمريكا الكبيرة مثل بنك فيرست ناشونال سيتي وبنك أميركا ، بنك تشيس مانهاتان .

لا جرم أن استنزاف الأموال السائلة من البلاد الأفريقية بعد ضرباً من الوحشية والهمجية ، ولا سيما في وقت أصبحت فيه هذه البلاد أحوج ما تكون إلى المال لتستعين به في التنمية الاقتصادية . ولا شك أن هذا الاستنزاف يعوق تجميع رأس المال في البلاد الأفريقية ويحول دون تكوين

رأس مالها الوطنى ، ودون تقديمها الفنى فى نواحى الاقتصاد
التقليدية .

هذا والبلاد الافريقية تحتاج - فى المرحلة الراهنة من
تطورها - الى رأس المال الأجنبى ولا يمكنها الاستغناء عنه
اطلاقا وان كان كثير من الاحصاءات الافريقية العامة يشير
الى آثاره الضارة فى تنميتها القومية .

وهناك فرص مناسبة لاستثمار رأس المال الأجنبى
ولا سيما فى مجال الصناعة والتعمير فى كل البلاد الافريقية
تقريبا .

وتهدف كثير من الحكومات الى تنمية قواها الانتاجية
وزيادة العمالة وهى مستعدة لأن تقدم بعض المزايا لرأس
المال الأجنبى . ولكن المشكلة هى التوصل الى الشروط
المناسبة لمثل هذه الاستثمارات مع ضمان الاشراف الكافى
عليها حتى لا تتجاوز الحد فى الاستغلال . ومن الأهمية
بمكان أن تكون هذه الاستثمارات خالية من أية شروط
سياسية أو افتتات على سيادة الدول الافريقية .

ومن الأمور التي تضطر الدول الإفريقية الى الاعتماد على رأس المال الأجنبي تقص الموارد المحلية التي تساعد على تكديس رأس المال ، وقلة الخبرة الفنية ، واستحالة احلال المؤسسات الوطنية محل الشركات الأجنبية بين عشية وضحاها . واذا كان كثير من الدول الافريقية قد سمح بالاستثمارات الأجنبية في مجال الانتاج فانه أخذ يطرد بالفعل رأس المال الأجنبي من مجال التبادل التجاري فأقامت هذه الدول تجارة خارجية قومية ، وأنشأت البنوك ، وكونت شركات الشحن والنقل البحري وشركات التأمين . وبفضل مساعدة الحكومة نجحت الشركات الوطنية في منافسة الشركات الأجنبية بل فاقت عليها . وتقوم الآن شركات وطنية تابعة للقطاع العام بتصدير الكاكاو من غانا ، والقطن من الجمهورية العربية المتحدة . وقد تم تأميم البنوك الأجنبية في مالي وغانيا والجمهورية العربية المتحدة ، وقرر احكام الرقابة عليها في غانا ونيجيريا وتونس عن طريق اقامة بنوك مركزية قومية . يضاف الى ذلك أن عدد التجار الافريقيين واسهام الجمعيات التعاونية في مجال التجارة انداخلية أخذ في الزيادة المطردة .

يبد أن رأس المال الأجنبي - على الرغم من هذه المكاسب
الوطنية - لا يزال يحتفظ بمراكز قوية لاسيما في مجال
التصدير والشحن والنقل البحري وأعمال البنوك في
القروغ المتخصصة من التجارة كالسيارات والأدوية مثلا
ونعمل معظم الشركات الأجنبية على مسانيرة الأوضاع
المتغيرة ، بزيادة عدد المساهمين الأفريقيين ، واستخدام المزيد
من الموظفين الأفريقيين بل لقد ذهبت الى حد تغيير أسماء
منشآتها . وهدفها الأساسي هو الهروب من التأميم
والاحتفاظ بمصادر أرباحها ، والسيطرة على اقتصاد البلاد
الأفريقية .

وهناك شعور متزايد بين الأفريقيين الذين ينظرون الى
المستقبل بأنه لا فائدة ترجى من التنمية الاقتصادية طالما ظلت
الشركات الأجنبية هي صاحبة اليد الطولى في مجال
الاقتصاد . وقال موديو كيتا في هذا الصدد أثناء زيارته
لأحد مصانع تعليب الأغذية « اذا كنا نطمح أن يعاوننا
الرأسماليون الأجانب على التنمية الاقتصادية ، فعلينا أن
نتظر قرونا طوالا » . وصفوة القول أن المهمة العاجلة التي

تواجه الدول الافريقية هي تحرير الاقتصاد من رقبته
الاحتكار الأجنبي .

٤ - الاقتصاد الطبيعي والسوق المحلي الموضح

من بين المحاصيل الاقتصادية التقليدية تنتج افريقيا
بعض المحاصيل الأساسية مثل الدخن والذرة والتيوذا
والبطاطا والأرز . ومن أبواب الاقتصاد المحلي الهامة تربية
المواشى والأغنام فى مالى والصومال والحبشة وليبيا ،
وكذلك الصناعات اليدوية المختلفة التى تنتشر على نطاق
واسع .

وبينما شجعت السلطات الاستعمارية زراعة المحاصيل
التصديرية تجاهلت تماما المحاصيل التقليدية ، وفضلا عن
ذلك قوضت هذه السلطات دعائم الاقتصاد المحلي بمنحها
أجود الأراضى للمستعمرين الأجانب لزراعة المحاصيل
التصديرية ، وباستزافها القوى البشرية من القرى .

ولما كان الفلاح الافريقى يستخدم الوسائل والآلات
الزراعية البدائية كالمحراث الخشبى والفأس اللذين يرجع

استخدامهما إلى ألف سنة مضت ، كانت نسبة انتاجه أدنى نسبة في العالم ، ففي الجبوب والقطن تتراوح بين ٣٠ ٪ ، ٥٠ ٪ من متوسط الانتاج العالمى . وتدل الاحصاءات على أن الفلاح الأمريكى ينتج من الطعام ما يكفى ١٢ شخصا والفلاح الغربى ما يكفى ١٥ شخصا فقط .

وكذلك نرى نسبة انتاج المواشى والأغنام منخفضة ، فلا يذبح منها ولا يصدر الا قدر ضئيل . ويرجع ذلك إلى ضعف سلالات معظم المواشى وكثرة ما ينفق منها وقلة المياه في مناطق الرعى .

ومن المعروف أن الوسائل الزراعية البدائية تحد من القرص التى تتيح للفلاح أن يكون ما يسمى « بالانتاج افائض » (١) ، مما يترتب عليه الحد من التبادل التجارى فى القرى . ولذلك لا يزال الاقتصاد الطبيعى أو شبه انطبيعى سائدا حتى اليوم . وإلى وقت قريب كان الانتاج السلمى فى الريف مقصورا على المحاصيل التصديرية . وانك لتجد معظم الفلاحين يملكون مزارع صغيرة ينتجون فيها

(١) الانتاج الفائض هو ذلك الجزء من الانتاج الذى يزيد على حاجة المستهلك الشخصى .

ما يكفى حاجتهم من الطعام ، كما يزرعون بعض المحاصيل التجارية فى حقل صغير أو مزرعة .

ولا يعزب عن البال أن انتاج الكفاف أى انتاج الفلاح ما يكفى حاجته فقط من شأنه أن يعرقل نمو السوق المحلى الذى يعتبر حجمه وسرعة زيادته عاملا هاما فى تنمية الاقتصاد الوطنى .

ويرجع ضيق السوق المحلى الى عدم التعامل النقدى فى التبادل السلعى أى شراء السلع وبيعها بواسطة النقود ، كما يرجع الى شيوع الانتاج السلعى فى المدن والقرى .

ومن المقرر أن السوق هو الذى يحدد الانتاج الذى يؤثر بدوره فى السوق . والانتاج السائد فى افريقيا هو الانتاج الصغير . ويدل على ذلك الأرقام الآتية الخاصة بغانا احدى الدول النامية فى أفريقيا . تقول هذه الأرقام المأخوذة من الاحصاء الصناعى لسنة ١٩٦٢ ان مجموع المشروعات أو المؤسسات الصناعية بالبلاد هو ١٠١٥٢٥ منها ٣٠٠٠ فقط (أو ٣٪ تقريبا) تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص ، ٧٦٤ تستخدم من ١ - ٥ أشخاص . وكانت

نسبة هذه المشروعات الصغيرة أعلى في مجال الصناعات اليدوية اذ بلغت ٨٥ ٪ وفي التعدين والبناء ٢٥ ٪ ، ٥٩ ٪ على التوالي .

ولما كانت المشروعات الصغيرة تستخدم العمل اليدوي عادة فإن نمو الانتاج الصغير من شأنه أن يزيد من عدد العمال وبالتالي يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولكنه في الوقت نفسه لا يدعو الى أى طلب على الآلات ولا الى قيام سوق يتطلب بناء الآلات أو استخراج المعادن ، ذلك بأن المصانع المحلية للحرف اليدوية كمية بسد الطلب المتباضع على العدد والآلات اليدوية .

والعامل المؤثر في الطلب الافريقي المحدود على السلع الاستهلاكية في سوق استهلاكي ضيق هو انخفاض مستويات الدخل ، ويتجلى انخفاض مستوى المعيشة في سطر الاستهلاك والطلب : وهو أن أكبر نصيب من ثقات الاستهلاك ينفق على الطعام ، ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ ينفق على السلع غير المعمرة مثل المنسوجات والملابس والأحذية الخ

، نصيب ضئيل جدا ينفق على السلع المغفرة مثل الدراجات
والساعات. وأجهزة الاذاعة، والسيارات الخ ،

وفي الفترة التي أعقبت الحرب ازداد التعامل النقدي في
ببادل السلع ، كما اتسع نطاق السوق الداخلي في الدول
الافريقية ، ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية : ازدياد عدد
السكان الافريقيين وبخاصة في المدن ، ونمو وسائل
المواصلات ، وتدفق رأس المال الأجنبي ، وزيادة أجور
العمال ، وزيادة انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، وزيادة
المدخول النقدية للمنتجين .

وقد أخذ السوق الداخلي يسير في طريق النمو ، وهذا
امر حيوى بالنسبة للدول الافريقية . وأصبح هذا السوق
يؤثر عاما بعد عام في اقتصاد هذه البلاد ، ويتجه الى تعديل
كيان الانتاج السلعي كله . واذا كان هذا الانتاج لا يزال
موجها الى السوق الرأسمالى العالمى ، فانه يتحول باطراد
الى مواجهة الطلب القومى . ومن هذه الناحية يمكن القول
بأن « أفارقة » الاقتصاد قد بدأت .

واننا اذ نلاحظ نمو السوق المحلي وعظم أهميته بالنسبة للبلاد الافريقية نرى لزاما علينا أن نرسم صورة واضحة لطبيعة هذا السوق ومستقبله فنقول :

على الرغم من أن هذا السوق قد نما نموا سريعا نسبيا خلال العشرين سنة الماضية فإنه لا يزال محتفظا بعيوبه الرئيسية وهي ضيق نطاقه ، وميله الى جانب واحد . ولا تزال القاعدة والموارد الداخلية للتنمية الاقتصادية - ولا سيما الصناعية - محدودة في افريقيا . والسوق المحلي يؤثر تأثيرا غير متوازن في كيان الانتاج اذ يضاعف صناعة السلع الاستهلاكية فقط ولذلك يتطور الانتاج الافريقي ببطء مع أن سرعة نموه لها أكبر الأثر في سد الثغرة الاقتصادية بين الدول الافريقية والدول المتقدمة .

ان نمو السوق المحلي الذي تتحكم قوانينه في الانتاج يدعم الامكانيات الاقتصادية للبلاد الافريقية ، ولكنه اذ يؤدي الى تغييرات اقتصادية مطردة فانه يمهّد الطريق الى انرأسالية ، فلا عجب اذا كان الغرب لا ينظر الى السوق الافريقية المحلية الا من ناحية الاستثمار .

وأية ذلك أن كثيرا من الشركات الأجنبية أخذت في استغلال السوق المحلي في البلاد الافريقية ، مستغلة تفوقها الصناعي ، وضعف رأس المال الوطنى . وتعمل هذه بسرعة على زيادة مشروعاتها الصناعية التى تنتج لهذا السوق . ففى سنة ١٩٦٣ ساهمت مجموعة الشركات المالية الانجلو هولندية المعروفة باسم « افريقيا المتحدة » والعاملة فى افريقيا الاستوائية ، فى اقامة ما يقرب من ٥٠ مشروعا صناعيا منها سبعة معامل للبيرة ومصنعان للنسيج وخسة مصانع لتجميع أجزاء الدراجات كما ساهمت فى اقامة مصانع للأسمت والاثاث وورق اللف والحزم والدائن وفى اقامة مصانع لتجميع أجهزة الاذاعة . وتنتج هذه المشروعات كلها - ما عدا مصانع خشب الألواح (الابلاكاج) - للسوق المحلى . وقد وجهت شركات افريقيا المتحدة ٦٠ ٪ من استثماراتها السنوية الى الصناعة .

أما البلاد الافريقية التى تدافع عن مصالحها الوطنية بقوة فانها اذ تشجع الانتاج الصغير تعمل على وقف عناصر الفوضى فى السوق ، وتحول دون ظهور الرأسمالية الوطنية الكبيرة . ومن أهم الوسائل التى تلجأ اليها للتحكم فى

السوق التوسع في التجارة الحكومية والتعاونية . ومن الوسائل الأخرى التي تتخذها لهذا الغرض مراقبة الأسعار، ومنح التراخيص ، وسياسة الضرائب والتسليف .

وظاهر أن ضيق السوق المحلي يعرقل تكديس رأس المال الوطنى . وانك لتجد البورجوازية في معظم البلاد الافريقية تتألف من أصحاب المتاجر الصغيرة ومصانع الحرف اليدوية ، أما البورجوازية الريفية فتتألف في عدد من البلاد من ملاك المزارع الصغيرة التي تنتج المحاصيل التصديرية .

ولقد كانت سيطرة رأس المال الأجنبي على جميع فروع الانتاج المعد للتصدير هي العامل الأكبر في تأخير تراكم رأس المال الافريقى وتكديسه . وترتب على ذلك أن سدت أبواب السوق العالمى في وجه التجار الافريقين ، فاقصروا على التجارة في نطاق السوق المحلى الضيق ومع ذلك اقتصر نشاط رأس المال الافريقى في هذا السوق على القيام بدور ثانوى هو دور الوسيط في شراء المواد الخام لتصديرها ، وبيع الواردات بالتجزئة .

وقد أدى نمو السوق المحلي في البلاد الافريقية بعد الحرب الى سرعة تكديس رأس المال الوطنى ، فاستثمرت الأموال في النقل وبناء المساكن والغابات ومصايد الأسماك الخ فضلا عن التجارة . على أن تكديس رأس المال لم يصل — من حيث الكم — الى الحد الذى يختلف عنده الانتاج الرأسمالى عن الانتاج الزراعى الصغير أو انتاج الحرف اليدوية ، من حيث النوع . ولذلك فإن رأس المال الوطنى قلما يستخدم الآلات فيما عدا استخدام السيارات في النقل، والقوارب السيارة في صيد الأسماك .

ويواجه التجار وأصحاب الأعمال الافريقيون مشكلة الائتمان وهى مشكلة حيوية . وكانت البنوك الأجنبية فيما مضى ترفض منح القروض لهم أو تطالب بضمانات خاصة . وقد أنشئت بنوك وصناديق حكومية في كثير من البلاد لأقراض أصحاب الأعمال الافريقيين ولكن الطلب يفوق التسهيلات الائتمانية .

ونظرا لضعف رأس المال الوطنى وشيوع الاقتاج السلعى الصغير تواجه التنمية الاقتصادية في البلاد الافريقية

عدداً من المشاكل المعقدة ، فلا يستطيع رأس المال الوطنى - بسبب ضآلته وتبديده - أن يقوم حتى بدور السمسار أو المفاوض فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية الحكومية ولذلك توسعت الحكومة فى القطاع العام الاقتصادى .

ولا يخفى أن ضيق السوق المحلى يؤكد لنا أهمية السلع التصديرية لأنها تعود بفائدة كبرى على الاقتصاد الأفريقى بسبب قيمتها التجارية مع العلم بأنها لا تمثل الشطر الأكبر من العمالة ولا من اجمالى الناتج القومى . ذلك بأن هذه السلع هى المصدر الأكبر للعملة الأجنبية التى يترتب عليها حجم الواردات وبالتالى مستوى استهلاك السلع الاستهلاكية . وكذلك لا تستطيع البلاد أن تكس وسائل الإنتاج (الآلات الحديثة ، والمباني ، ووسائل النقل) الا بتسويق سلعها التصديرية . ولذلك فان الوضع الاقتصادى الراهن يوجب زراعة المحاصيل التصديرية لأنها هى الوسيلة للتقدم الاقتصادى فى الدول الأفريقية .

والسلع التصديرية هى أيضاً أكبر مصدر للدخل فى الدول الأفريقية المستقلة وبالتالى هى مصدر تمويل خدماتها

الاجتماعية كالتعليم والصحة العامة وانشاء المساكن والتأمين
الاجتماعي .

وأخيرا فان الصادرات تدر على الافريقيين الشطر الأكبر
من الدخل النقدي الذي تحدد مستوياته مستوى الطلب
والإنتاج في فروع الاقتصاد الأخرى . فلا عجب اذا رأينا
معظم الدول الافريقية تبذل قصارى جهدها في تنمية
منتجاتها التصديرية بكل وسيلة ممكنة .

يبد أن الدول الافريقية لا تستطيع — على الرغم من
الأهمية الاقتصادية للسلع التصديرية — أن تقرر كمية
إنتاجها أو تخطط معدل زيادتها مقدما ، لأن طلب هذه
السلع يتوقف تماما على الاتجاه الاقتصادي في الخارج
وبخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة .

وفضلا عن ذلك فقد اتضح خلال السنوات الخمس أو
السبع الأخيرة أن الطلب والاقبال على المواد الخام الافريقية
متخلف كثيرا عن نمو الإنتاج في الدول الصناعية ، وظهر أن
الدول الافريقية عاجزة عن مسايرة نمو الإنتاج في أوروبا

الغريبة والولايات المتحدة كما ظهر بجلء أن نظام العلاقات الاقتصادية الذي فرضه الاستعماريون على افريقيا لا يقضى عليها بالتبعية الدائمة فحسب بل بالمزيد من التخلف أيضا

ان علاقات افريقيا الاقتصادية الخارجية في الوقت الحاضر تعوق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . وفي نطاق هذه العلاقات يصبح أى تقدم رهنا بمشينة الصدقة كزيادة الاقبال على احدى السلع في الأسواق أو اكتشاف ثروة معدنية كبيرة .

ان علاقات افريقيا الجائرة والخاسرة مع السوق الرأسمالي قد آلت اليها من الماضى . وقد أصبحت طينة هذه العلاقات أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة نظراً لاتجاه الأسعار الى الهبوط بصورة مطردة . ولكن بقاء التبعية الاقتصادية يتناقض تناقضا صارخا مع ما طرأ من التغيير السياسى وهو الاستقلال الذى نالته معظم الدول الافريقية، وذلك خلافا لما كان عليه الحال في الماضى . ولازالة هذا التناقض يتعين على افريقيا أن تقوم بتغيير جندرى في أوضاعها الاقتصادية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية .

ان تحقيق الاستقلال الاقتصادى عمل على أعظم جانب
من الأهمية بالنسبة للدول الافريقية الناشئة . ولن يتسنى
تحقيق هذا الاستقلال الا بتغيير جذرى فى وضع افريقيا
داخل الاقتصاد العالمى وتحريرها الكامل من ربة الاستغلال
الاستعمارى . وما أحوج الدول الافريقية الى تغيير
اقتصادها ذى الجانب الواحد الذى ورثته عن الاستعمار
واقامة اقتصاد متنوع متعدد الجوانب .

الفصل الثاني

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

إذا أرادت الدول الأفريقية أن تقضى على التبعية الاقتصادية ، وجب عليها أن تعمل على تطوير اقتصادها القومى وتنميته بصورة أساسية . وكذلك يجب أن تدخل تمديدات جوهرية على أوضاعها الاقتصادية بحيث تعمل على تنويع المحاصيل الزراعية ، وانهاض الصناعة . وعلى العموم يجب تطوير طبيعة الإنتاج بحيث يزيد نصيب الصناعة فى الدخل القومى .

وتجلى لنا الحاجة الى التنمية الصناعية فى أقرب بصورة أكثر وضوحا اذا علمنا أن نسبة الإنتاج الصناعى للفرد ٤٠ ٪ ونسبة الإنتاج الزراعى للفرد ٥٠ ٪ من الأرقام

الخاصة بالدول المتقدمة . وحينما نعطي الأولوية للتنمية الصناعية يجب علينا أن نطور الانتاج بما يتلاءم مع طبيعة الطلب المحلي حتى يتسنى لنا أن نقلل بالتدريج من الاعتماد على الأسواق الخارجية وأن نهض بالسوق المحلي ونزيد من الانتاج لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

ولا يخفى أن معدلات النمو عامل على أكبر جانب من الأهمية في الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي . ولذلك يجب بالضرورة أن تكون هذه المعدلات عالية للأسباب الآتية :

أولاً - ان سرعة التنمية الاقتصادية يجب أن تسير بسرعة نمو السكان والا حدث هبوط في دخل الفرد .

ثانياً - ان مهمة حركة التحرير الوطنى الافريقية هي رفع مستوى المعيشة بالقضاء على الفقر ومكافحة الأمية . ولذلك يجب أن تكون هناك زيادة مطردة في دخل الفرد . ولضمان زيادة ٢ ٪ في دخل السكان الذين يتزايد عددهم يجب أن يكون معدل التنمية الاقتصادية (أو الزيادة في

الدخل القومي الحقيقي) حوالى ٥ ٪ وفي هذه الحالة لا يتضاعف الدخل القومي للفرد الا بعد ٣٥ سنة . واذا أردنا ارتفاعا في مستوى المعيشة أسرع وجب أن يكون معدل النمو أعلى .

وأخيرا فان سرعة التنمية الاقتصادية هي التي تحدد في النهاية مدى السرعة التي تغلب بها الدول الافريقية على تخلفها الاقتصادي ، وتلحق بالدول الصناعية . ولذلك فان ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية على أعظم جانب من الأهمية بالنسبة للبلاد التي تريد الوصول الى الاستقلال الاقتصادي ولا سيما في مجال الصناعة . ويؤخذ من تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة أنه لابد أن يكون معدل التنمية الصناعية في السنة ٧ ٪ أو ٨ ٪ في البلاد الافريقية حتى يتسنى لها أن تصل الى المستوى الحالي في البلاد الصناعية خلال ٤٠ أو ٥٠ سنة .

وقد ضاعفت معظم الدول الافريقية اهتمامها بالتنمية الاقتصادية منذ تحررها السياسي ولكن هذه التنمية لا تزال تسير سيرا وثيذا . ولا سبيل لحل هذه المشكلة الا بزيادة

الطاقة الانتاجية للعمال وزيادة استثمارات رأس المال مع ضرورة الاهتمام بالاصلاحات الاجتماعية .

ان تجربة الدول الأفرو آسيوية المتحررة تدل على أن الكفاح في سبيل الاستقلال الاقتصادي وزيادة الانتاج القومي يتطلب اتخاذ هذه الاجراءات الأساسية : تطوير الزراعة ، والأخذ بسياسة التصنيع والتخطيط الاقتصادي ، والتوسع في القطاع العام ، وفي العلاقات الاقتصادية انخارجية مع أكبر عدد من الدول وفي جعلها الدول الاشتراكية . ولا شك أن التعاون الوثيق بين الدول الافريقية من أهم العوامل في التنمية الاقتصادية .

١- تنمية الزراعة وتنويعها

ان تنمية الزراعة أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة للدول الافريقية التي تقيم صرح استقلالها الاقتصادي ، ذلك بأن الزراعة هي المجال الرئيسى للانتاج المادى الذى يساهم فأكبر نصيب فى الدخل القومى . وعلى تطوير الزراعة

ومقدرتها على تزويد السكان بما يلزمهم من المواد الخام والقوة البشرية في مجال الطعام والصناعة يتوقف نمو النواحي الأخرى من الاقتصاد .

ان البلاد الافريقية تواجه مهمة زيادة الانتاج الزراعي بوجه عام والانتاج للسوق بوجه خاص . والانتاج الأخير يذهب للتسويق ولا يستهلك في المزرعة المحلية .

ولقد كان الانتاج الزراعي في ظل الاستعمار مقصورا على زراعة المحاصيل التصديرية ، ولكن مهمة اقامة اقتصاد وطني مستقل تفرض المطالب الآتية على الانتاج الزراعي :

١ - زيادة انتاج الطعام لسد حاجة السكان وبذلك تتحرر الدول الافريقية من الحاجة الى استيراد المواد الغذائية . هذا الى أن الاقلال من استيراد الأغذية يسمح للدول الافريقية بزيادة وارداتها من المعدات والآلات الزراعية وعربات النقل وكلها تساعد على الاسراع بالتنمية الاقتصادية .

٢ - مضاعفة انتاج المحاصيل الصناعية المطلوبة
للتصنيع القومى . مثال ذلك انتاج قصب السكر لصناعة
السكر المحلية ، والتبغ لصناعة الدخان ، والقطن لصناعة
المنسوجات ، والفواكه والخضر لمصانع تعليب الأغذية .

٣ - التوسع فى الانتاج الزراعى من أجل التصدير نظراً
لأن تصدير المواد الخام الزراعية لا يزال هو الوسيلة
الأساسية للحصول على السلع الصناعية . والبلاد الافريقية
فى حاجة الى المزيد من السلع الصالحة للتصدير حتى يتسنى
لها أن تستورد وسائل الانتاج اللازمة للتنمية الاقتصادية .
ولذلك فان زيادة الانتاج وكميات المواد الخام اللازمة
لصناعة الوطنية لا تحل بالاقبال من انتاج المحاصيل
التصديرية ، بل بزيادة انتاجها والدليل على ذلك أن خطط
التنمية الاقتصادية فى معظم الدول الافريقية تهدف الى زيادة
انتاج السلع التصديرية ، فجمهورية غانا مثلاً تنوى فى
الخطه السبعية زيادة انتاج الموز من ٥٠٠.٠٠٠ الى ١.٠٠٠.٠٠٠
طن والأناناس من ٦٠.٠٠٠ الى ٢٠٠.٠٠٠ طن .

٤ - تنوع الحاصلات الزراعية لتزويد السوق المحلي

بكل ما يحتاجه من المنتجات الزراعية ، ولاتاج محاصيل جديدة يمكن تسويقها في الخارج مما يكفل دخلا مطردا. من انصادات • وبهذا يقل اعتماد الدول الافريقية على تسويق سلعة واحدة .

وهناك وسيلتان لزيادة انتاج السلع الزراعية : توسيع رفعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي العذراء القاحلة (الزراعة الخفيفة أو التوسع الأفقى) وزيادة الطاقة الانتاجية للأرض (الزراعة الكثيفة أو التوسع الرأسى) وكلتا الطريقتين يمكن استخدامهما في أغلب الدول الافريقية.

ويبلغ مجموع الأراضي البور في افريقيا زهاء ١٥٠٠ مليون هكتار . ولما كان استصلاح الأراضي البور فوق طاقة الفلاح الصغير غالبا فان هذه المشكلة تحل في كثير من البلاد بصورة منظمة طبقا لخطط حكومية اذ يدعى الشبان الى تكوين جمعيات تعاونية في الأراضي الجديدة على أن تمنحهم الحكومة اعانات لاقامة المساكن وزراعة المحاصيل الدائمة .

يُريد أن زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق توسيع الرقعة
الزراعية (التوسع الأفقى) ما هو الحل مؤقت نظرا لأن
توافر الأرض الصالحة للزراعة محدود وفضلا عن ذلك فإن
زراعة الأرض باليد لا تتسنى الا فى قطع صغيرة من الأرض
ومن هنا يجب أن يقترن التوسع الزراعى الأفقى بالتوسع
الرأسى . ولذلك فإن زيادة انتاج المحاصيل وزيادة انتاج
حيوانات المزرعة هما الدعامة الأساسية لتنمية الزراعة
وزيادة الانتاج السلمى .

وتحقيقا لهذه الأغراض يجب على الدول الافريقية
توسيع الأساس المادى والانتاجى للزراعة واعادة تنظيمها
بصفة أساسية . والمشهد أن الأسمدة الكيماوية والآلات
الزراعية لا تستخدم فى الوقت الحاضر الا فى المزارع التى
يملكها الأوربيون والأجانب . واذا أريد أن تزيد الطاقة
الانتاجية للعمال الزراعيين وجب تزويد المناطق الريفية
بالآلات الزراعية والجرارات واستخدام الأساليب الزراعية
الحديثة . والواقع ان اعادة تنظيم الزراعة يعنى احداث
نورة فيها .

واذ كان نهوض الزراعة فى كثير من بلاد الافريقية

يتوقف على توسيع رقعة الأراضي المروية ، أصبحت مشروعات الري الكبيرة كالسد العالي في الجمهورية العربية المتحدة وأكوسومبو في غانا وسد جوبا على نهر النيجر في نيجيريا وشير في مالاوي من المعالم البارزة في مجال التنمية الزراعية في هذه البلدان .

ولا ريب أن إعادة تنظيم الأساس المادى والفنى للزراعة الافريقية يتطلب استثمار أموال ضخمة ، لأن الأمر يتطلب إقامة شبكات الري فحسب بل كذلك توفير الآلات الزراعية وإقامة مصانع الجرارات ومصانع الأسمدة الخ .

هذا وإعادة تنظيم الزراعة واستخدام الأساليب الحديثة فيها ينطوى على مشاكل أخرى خلاف المشاكل الفنية والمالية . ذلك بأن استخدام الوسائل الجديدة للإنتاج يتطلب تنظيمًا اجتماعيًا جديدًا لحياة القرية الافريقية والتنظيم الاجتماعى يعادل فى أهميته التنظيم الفنى على الأقل .

ففى المقام الأول يجب إقامة مزارع كبيرة لأن زيادة

الطاقة الانتاجية للعمال الزراعيين والاستفادة من الآلات على أحسن وجه لا تتحقق الا على أساس الانتاج الكبير . ومن العوامل الهامة كذلك اختيار النمط الاجتماعى الذى يسير عليه الانتاج الكبير : أهو نمط الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين أم هو نمط المزارع الحكومية ؟ ان اختيار هذا النمط يحدد مستقبل الدول الافريقية الى حد كبير ، فنمط المنتجين الزراعيين يتضمن قيام المشروع الرأسمالى الفردى فى حين أن الجمعيات التعاونية تفتح انطريق أمام التطور غير الرأسمالى .

ان فكرة التعاون منتشرة فى أفريقيا ، وقد أحرزت الحركة التعاونية فيها بعض التقدم . وهناك ظروف مواتية لنشرها فى هذه القارة لأن الملكية المشتركة تسود فى كثير من البلاد الافريقية . وقد حالت الأرض المشتركة دون اقسام الفلاحين الافريقيين الى طبقتين : طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء كما غرست فى نفوسهم عادة العمل الجماعى والمساعدة المتبادلة . وتسعى القوى التقدمية فى أفريقيا الى الابقاء على هذه الظاهرة التى تمتاز

بها الحياة الريفية الافريقية ، والتي تهيم الشروط الأولية
لتطور الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين .

غير أن وجود الكومونات لا يقرر بذاته : هل التطور
لريفى فى أفريقيا سيسير فى الطريق الرأسمالى أو غير
الرأسمالى . وكتب كارل ماركس يقول : « أن الكومونات
تتسم بطابع ثنائى : هو الجمع بين الملكية الجماعية والمشروع
الفردى . ومآل هذا الطابع الثنائى أحد أمرين : إما أن يتغلب
سبداً الملكية الفردية على الملكية الجماعية وإما أن يحدث
انعكاس . » (١)

ومن المشاهد أن شيوع التعامل النقدى فى تبادل السلع
يساعد على تقويض الملكية الجماعية . ولذلك أدت زراعة
المحاصيل السلعية الدائمة (البن والكافور والمطاط) الى
انتقال بعض الأراضى من الملكية الجماعية الى الملكية الفردية
وحيازتها بطريق الوراثة . على أنه يمكن القول بوجه عام
أن الملكية الجماعية فى كثير من البلاد الافريقية لم تنفصم

(١) مؤلفات ماركس وانجلز مجلد ١٨ موسكو ١٩٦١ الطبعة الروسية

نزاها وأن معظم مزارع الفلاحين الأفريقيين لا تزال مزارع استهلاكية وأن مستوى المعيشة منخفض فيها إلى أقصى حد . ومن مزايا الأرض المشتركة أنها تسهل إقامة الجمعيات التعاونية في الريف وتهيء الأسباب لإقامة الانتاج الكبير وزيادة الطاقة الانتاجية للعمال مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة عند انفلاحين . ولكن هذا يتطلب انتهاج سياسة قوية في الإصلاح الزراعي ومساعدة مادية من جانب الدولة . وعلى الدولة أيضا أن تعمل على تخليص الكومونات القروية من الرواسب القبائلية وأن تحول بين رؤساء القبائل واستغلالهم لأفراد الشعب وأن تيسر سبيل التعليم للجماهير وتنمي نشاطهم الاجتماعي .

والمشاهد أن عدد الدول الأفريقية التي تنتهج سياسة التعاون في الانتاج الزراعي يزداد باطراد حتى لقد بلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في الوقت الحاضر ٢٠٠٠ ٧٠٠ ٢٠ عضو ، وأصبح تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية جزءا من سياسة الإصلاح الزراعي في الجمهورية البرية المتحدة وغانا وغينيا ومالي والجزائر وتونس وتبجانيقا

والسنغال والكاميرون وغيرها ولكن الجمعيات التعاونية التي تقوم بالاقتراض والتسويق لا تزال منتشرة في معظم البلاد الأفريقية .

وهذا يرجع الى أن الفلاحين الأفريقيين يعانون أشد الاستغلال عن طريق التبادل التجاري ومن هنا حماسهم لتسليف والتسويق التعاوني من جشع التجار والمرايين . هذا الى أن السلطات الاستعمارية شجعت الجمعيات التعاونية الى تقوم بالتسليف والتسويق والتموين حتى يتسنى لها أن تزيد مشترياتها من الريف . وكانت هذه التعاونيات فضلا عن جهاز الثمن والتسليف باعنا للمزارعين على التخصيص في إنتاج السلع التصديرية لتصرفها في أسواق الدول المستعمرة السابقة .

ولا تزال الجمعيات التعاونية للمنتجين ضعيفة في البلاد الأفريقية ، وهي عادة أدنى ضروب التعاون بين الفلاحين كالاشتراك في زراعة الأرض وتبادل المساعدة الخ . ولما كان مثل هذا التعاون يقوم في العادة على وسائل الإنتاج الموجودة في بيوت الفلاحين فان تأثيره الاقتصادي لا يزال تافها .

وظاهر أن تأسيس الجمعيات التعاونية الحديثة يتطلب سياسة
إجباية ، وعونا ماديا كبيرا من جانب الحكومة على أن معظم
اندول الافريقية تقتصر الى الموارد اللازمة للاستثمارات
الكبيرة في الزراعة .

وقد أصبحت الحركة التعاونية مثارا للنضال اذ يختلف
مفهومها باختلاف طوائف المجتمع ، فالعناصر البورجوازية
تفهم الحركة التعاونية على أنها مجرد أسلوب من أساليب
التقدم الفني في الزراعة ، ولذلك تحاول تطوير هذه الحركة
في نطاق العلاقات الرأسمالية . ومن جهة أخرى تحاول القوى
الديمقراطية الثورية في البلاد المتحررة أن تتفادى طريق
الرأسمالية الفردية بإقامة التنمية الاقتصادية على أساس
الملكية التعاونية ذات الطابع الجماعي . وهي ترى أن الحركة
التعاونية في مفهومها أكثر من مجرد أسلوب من أساليب
التقدم الفني في الزراعة ، فهي في نظرها مرحلة أولى في
العلاقات الاجتماعية الجديدة في الريف . والحركة التعاونية
في غينيا ومالي تستلقت النظر في هذا الشأن .

فالحزب الديمقراطي في غينيا أخذ على عاتقه مهمة

الحيولة دون نمو العلاقات الرأسمالية في الريف ومهمة
الابقاء على الطابع الجماعي للملكية في مجال الاقتصاد
وتزويد الجمعيات التعاونية بأدوات الإنتاج الحديثة عن طريق
المساعدة الحكومية ، وبذلك ترتفع الكفاية الانتاجية للعاملين
كما يرتفع مستوى المعيشة . على أن الطابع الاجتماعي
والطبقى للجمعيات التعاونية للفلاحين يتوقف في النهاية على
دور الدولة الايجابي . وتهتم حكومة غانا بتأسيس الجمعيات
التعاونية للمنتجين . ولذلك سنت عددا من القوانين لمنع
استغلال الانسان للانسان وأهمها : مرسوم بوقف نشاط
الجمعيات التعاونية التي أنشأتها الادارة الفرنسية ، ومرسوم
بحظر بيع الأراضي المشتركة أو تأجيرها ومرسوم بانشاء
جمعيات المساعدة المتبادلة لتنمية الزراعة ومرسوم بشأن
لوائح الجمعيات التعاونية الجديدة . وتقوم في مالى حركة
تعاونية تماثل هذه الحركة في شكلها ومفهومها الاجتماعي

ولاشك أن قيام الدولة بتوفير الآلات الزراعية الجديدة
أمر لا غنى عنه لاقامة العلاقات الجديدة للإنتاج في الجمعيات
التعاونية القائمة في مالى وغينيا وغيرهما من الدول .

وتواجه الحركة التعاونية في القرى الافريقية مصاعب مختلفة أوامها نقص الموارد المالية . ذلك بأن موارد الجمعيات التعاونية الخاصة غير كافية ، وقروض البنوك ذات فائدة عالية في حين أن استثمارات الحكومة في الزراعة بطيئة ومحدودة لعدم توافر الاموال .

وعقبة أخرى في سبيل الجمعيات التعاونية هي نقص الموظفين الفنيين والأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة. ومن أهم المشاكل الملحة التي تواجه الدول الافريقية ضرورة إنشاء معاهد قومية وتنظيم دراسات في التعاون لاعداد العاملين اللازمين للجمعيات التعاونية .

والى جانب قلة الخبرة اننى تعاني منها التعاونيات المنشأة حديثا نرى الصعوبات المالية والتنظيمية التي تضطر الدول الناشئة الى الاقتصار على السير في الحركة التعاونية خطوة خطوة . ففي غينيا وضعت الحكومة خطة تهدف الى التدرج في تحويل أدوات الانتاج الى الملكية الجماعية وفى الانتقال الى العمل الجماعى . ففي المرحلة الأولى توصى الحكومة بتوسيع نشاط انجميات التعاونية عن طريق

الاستخدام الجماعى للآلات الزراعية الخفيفة (كالدراست
ومصانع تقشير الفول ومعاصر الزيت الخ) وفى المرحلة
الثانية تقترح الحكومة استخدام الآلات فى زراعة الحقول
الجماعية واقامة مزارع لتربية الدواجن وحيوانات المزرعة
وتكوين احتياطى غير قابل للتوزيع يتراوح بين ١٠٪ ، ٣٠٪
من مجموع الأجور على أن يوزع الباقى على الأعضاء كما
حسب عمله والمرحلة الثالثة تهدف الى الزراعة الجماعية
لجميع الحقول على أن تترك بعض المساحات للاستعمال
الفردى ، وكذلك تربية الخنازير وحيوانات المزرعة تربية
جماعية . ويتم الانتقال من مرحلة الى مرحلة تبعا لازدياد
الخبرة الاقتصادية والفنية وطبقا لتغير الأوضاع السياسية
والاقتصادية .

ومن ذلك يتضح أن التنمية الاقتصادية تتطلب بالحاح
تسمية الجمعيات التعاونية للمنتجين . ويعد النظام التعاونى فى
القرى العصرية الافريقية وسيلة لزيادة الانتاج وكفايته كما
يعد وسيلة لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، ومستوى المعيشة
بين الجماهير .

وكلما تطورت الحركة التعاونية في أفريقيا واشتد ساعدها
أشرق نور الحضارة في القرى الافريقية ، وارتفع مستوى
الخدمات الاجتماعية والترفيهية . ومن فوائد الجمعيات
التعاونية أنها تحفز همم الفلاحين الى العمل الخلاق ، وترفع
مستوى الوعي السياسى بينهم .

هذا وتطور الحركة التعاونية بحيث تصبح حركة عامة
تجمع شمل الفلاحين في الدول الافريقية المتحررة يبرز أمامنا
مسألة هامة ألا وهى مسألة القيادة السياسية . لذلك يجب
على الاحزاب الافريقية التقدمية أن تعمل على تولى هذه
القيادة لأنه اذا أصبح زمام الحركة التعاونية في أيدي القوى
التقدمية والديمقراطية ، أمكن أن تصبح هذه الحركة عاملا
هاما في الكفاح من أجل تعزيز الاستقلال الوطنى ، والسير
في الطريق غير الرأسمالى .

ولما كانت هناك مساحات شاسعة من الأراضى البور في
أفريقيا فان مشكلة الاصلاح الزراعى لم تبلغ من الحدة
ما بلغت في جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية . ولكن هذا
ليس معناه أن مشكلة الأرض قد حلت ، وأنه لا حاجة الى

الأصلاح الزراعى ، ففى عدد من البلاد مثل تونس والجزائر لا يزال يوجد كثير من الفلاحين المعدمين ، فضلا عن الضياع الخاصة والاقطاعات الكبيرة . وفى كينيا وروديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا مزارع ضخمة من أجود الأراضى الخصبة يملكها المستوطنون البيض . ولذلك فإن الاصلاح الزراعى وتقل ملكية الأرض لمن يزرعها من أكبر المهام التى تواجه كثيرا من البلاد الافريقية .

وقد سار كثير من البلاد الافريقية فى طريق الاصلاح الزراعى سيرا حثيثا وقليل منها يسير سيرا وثيدا . وقد تسلم حوالى مليون أسرة من الفلاحين أرضا فى الجمهورية العربية المتحدة ما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى . وتعمل الجزائر وتونس وكينيا على تأميم المزارع المملوكة للأجانب ، واحلال المزارع الحكومية والتعاونيات الزراعية محلها . وتنتهج دول غرب أفريقيا مثل مالى وغانا وغينيا والسنغال سياسة فى الاصلاح الزراعى تهدف الى منع انتشار الملكية الفردية للأرض الزراعية .

٢- الملام الأساسية للصنيع

ان تأخر الصناعة هو علامة التخلف الاقتصادي ، وهو ظاهرة عامة في جميع الدول النامية في أفريقيا وآسيا ، نلاحظ أن رأينا برامجها الاقتصادية القومية تعطى الأولوية للصنيع الذي يعد مفتاحا لتصفية الاقتصاد الاستعماري القديم ، وعاملا أساسيا في زيادة دخلها القومي ، واتقضاء على تخلفها الاقتصادي .

وتدل الاحصاءات على أن نصيب الصناعة في تكوين المدخل القومي الذي يعد دليلا على التنمية الصناعية يصل إلى ٨٠ ٪ في البلاد المتقدمة ، وإلى ١٤ ٪ فقط في المتوسط في الدول الافريقية .

ان التنمية الصناعية هي أساس التصنيع ولكن التصنيع في الواقع يعنى ما هو أكثر من التنمية الصناعية . وكل نوع من التنمية الصناعية لا يعنى التصنيع . فمثلا تنمية الصناعة الاستخراجية بدون عمليات التصنيع التالية لا تعد تصنيعا

بكل معاني الكلمة . والخلاصة أن التصنيع يرتكز على مختلف ضروب الصناعات المبنية على الانتاج الآلى الكبير

ولا يمكن احداث ثورة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الافريقية الا عن طريق تنمية التصنيع الكبير الذى يخلق الطلب وأنواعا جديدة من انتاج المواد الخام ، وقوة كهربية ، وصناعة معدنية ، ومواد للبناء الخ . انه يضاعف العمالة ، ويغير ظروف المعيشة ، وتوزيع السكان ، والعادات والاحتياجات . ان الانتاج الآلى يرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، والدخل القومى ، ومستوى المعيشة ، والاستهلاك ، ومستوى الخدمات الاجتماعية وأخيرا يحرر البلاد الافريقية من ذل الحاجة الى شراء السلع المصنوعة من الدول الاستعمارية . هذا الى أن التصنيع يحدث تغييرا أساسيا فى مركز أفريقيا داخل النظام الاقتصادى العالمى .

وخلاصة القول أن التصنيع هو وحده الذى يستطيع أن يغير طبيعة الاقتصاد القومى ، ويرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ومستوى المعيشة ، ويحرر البلاد الافريقية من

التبعية الاقتصادية . ويجب أن يركز التصنيع على تسويق الصناعة .

لمحة تاريخية عن ظروف التصنيع الإفريقي :

لما كانت افريقيا قد بدأت التصنيع بعد الدول الأخرى ففي وسعها أن تستمتع بخبرتها وتجاربها الصناعية فتختار أنسب الطرق والوسائل . ولكن الظروف التي تعيش فيها افريقيا في الوقت الحاضر تختلف اختلافا واضحا عن الظروف التي حدثت فيها الثورة الصناعية في بلاد أوروبا الغربية ، وحركة التصنيع في الاتحاد السوفيتي .

والاختلاف الأساسي يتمثل في المستوى المبدئي للتنمية في البلاد المذكورة عند بدء التصنيع وذلك في وقت تبوأ فيه مقام السيادة في العالم . أما الدول الإفريقية في الوقت الحاضر فقد بدأت السير في هذا الطريق بدون تنمية اقتصادية كافية وهي مضطرة الى شراء المعدات وأدوات الاتاج من الخارج ، وإلى زيادة الصادرات لدفع أثمان هذه الواردات .

وختلف امكانيات أفريقيا لتمويل تنميتها الاقتصادية عن امكانيات دول أوروبا الغربية لأن هذه الدول ضاعفت المصادر الداخلية لتكديس رأس المال بنهبها خيرات المستعمرات بما فيها المستعمرات الأفريقية . وكان تصدير الذهب والماس والتوابل والعبيد مما ساعد على سرعة التنمية الصناعية في بريطانيا وفرنسا وتأخير التنمية الاقتصادية في أفريقيا .

وان تخلف الدول الأفريقية ليعوق جهودها لتجميع رأس المال اللازم للاستثمار في الصناعة . وأكثر من ذلك أن الدول الاستعمارية لا تزال تستنزف ثروتها وان تغيرت الوسائل التي يتم بها هذا الاستنزاف . وان تدفق رؤوس الأموال والمعونات الأجنبية على الدول الأفريقية لا يعوض الخسائر التي تمنى بها بسبب عدم تكافؤ التبادل التجاري في السوق العالمي وبسبب استغلال الشركات الأجنبية .

ويتم تصنيع أفريقيا في وقت وصلت فيه التكنولوجيا والقوى الانتاجية الى مستوى أعلى منه في القرن التاسع عشر . ويبان ذلك أن إنجلترا بدأت التصنيع في الوقت الذي تم فيه اختراع الآلة البخارية أما أفريقيا فهي تبنى تنميتها

الصناعية على الكهرباء . ولهذا تأثير مزدوج على البلاد الافريقية فالتصنيع المبني على أحدث وسائل الانتاج من شأنه أن يضاعف من سرعة التنمية الاقتصادية فيها ويهيء الأسباب للانتقال من الاقتصاد شبه الطبيعي الى الانتاج الآلى الكبير ، وتخطى المراحل الوسطى للتنمية ، وفى وسع التكنولوجيا والمصانع الجديدة - اذا أتاحت لها الظروف الاجتماعية والسياسية المواتية - أن تساعد الدول الافريقية على تجنب التنمية الرأسمالية .

ولكن التكنولوجيا والمصانع الحديثة - من جهة أخرى - تصطدم بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى البلاد الافريقية وتعقد عملية التصنيع كلها تعقيدا كبيرا ولا سيما فى مراحلها الأولية ، اذ تتطلب هذه الفنون انتاجا كبيرا وهذا يتطلب تقنيات كبيرة مما يسبب مشكلة صعبة للدول الافريقية بسبب افتقارها الى الموارد المالية والمادية وضيق السوق المحلى . يضاف الى ذلك أن الآلات الجديدة تتطلب رجالا مهرة لادارتها وتشغيلها فى حين أن البلاد الافريقية ليس فيها من الفنيين الا قليل أو لا أحد منهم على الاطلاق .

وفي ضد الكلام عن الظروف الاقتصادية والفنية اللازمة
لتنمية الاقتصادية في البلاد الأفريقية يجب علينا أن نشير
إلى الظروف السياسية لأن هذه الظروف هي التي تحدد في
النهاية ضرورة التصنيع وإمكاناته في معظم البلاد الأفريقية .
وإيضاح ذلك أن تنمية الصناعة الوطنية والأخذ بسياسة
التصنيع كوسيلة لتغيير الأوضاع الاقتصادية القومية لا تتسنى
إلا بعد التحرير السياسي للمستعمرات السابقة . وقد أدى
نجاح حركة التحرير القومي وظهور الدول الأفريقية المستقلة
إلى خلق الظروف الملائمة للمرحلة التالية ألا وهي الإسراع
بالتنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع .

ولا يعزب عن البال أن أفريقيا بدأت التصنيع في موقف
دولي يختلف كثيرا عنه حين بدأ الاتحاد السوفيتي السير في
هذا الطريق ، ففي أوائل العقد الرابع من هذا القرن كان من
المستحيل على الاتحاد السوفيتي — وهو يبنى مشروعاته
الصناعية الضخمة — أن يفكر في أي مساعدة من الدول
الرأسمالية فاضطر إزاء سياسة التطويق المعادية أن يشتري
بأذهب العسر ما يلزمه من الآلات والمعدات أو يصنعها
بنفسه .

ولاشك أن الدول الأفريقية تجد نفسها اليوم في موقف أفضل . ذلك بأن وجود الدول الاشتراكية ونمو قوتها الاقتصادية يفتح آفاقا جديدة أمام التنمية الصناعية في أفريقيا . من ذلك أن الدول الاشتراكية تقدم لأفريقيا معونة منزهة عن الغرض في هذا المجال ، ثم إن إمكان الحصول على الآلات ومواد البناء من الدول الاشتراكية من شأنه أن يحطم الاحتكار الصناعي للدول الرأسمالية . ولذلك اضطر حكام المستعمرات بالأمس أن يغيروا خططهم وأن يتساهلوا بعض الشيء مع الدول الأفريقية في النواحي الاقتصادية .

وهم إذ يفعلون ذلك على مضض ، إنما يريدون الأبقاء على سيادتهم الصناعية . ولذلك اخترعوا وروجوا نظريات مختلفة لمعارضة سياسة التصنيع التي تسير عليها الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية . وخلاصة هذه النظريات أنه في عصر الطاقة الذرية ، والأجهزة الالكترونية ، والإنسان الآلى ، والتقسيم الدولي للعمل ، يتعذر على الدول الجديدة أن تنشئ صناعاتها الخاصة لإنتاج الآلات والأجهزة الحديثة الغالية الثمن التي يمكن شراؤها من الدول المتقدمة .

ويقولون ان الدول الافريقية يجب أن تركز اهتمامها على تحسين زراعتها ذات المحصول الواحد .

ومن ذلك يتضح أن الدول الافريقية مستضطر أثناء قيامها بالتصنيع أن تواجه مختلف ضروب المقاومة من جانب الدول الاستعمارية .

خصائص التنمية الصناعية في افريقيا :

ان الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي . غير أن اختيار أى نوع معين من المشروعات الصناعية يجب أن تقررته كل دولة في ضوء إمكانياتها الفعلية وأحوالها المادية . ويجب مراعاة الحكمة في استثمار رأس المال حتى يأتى بأكبر فائدة اقتصادية . ومن المهم تشغيل كل مشروع صناعى بحيث يأتى بربح ويستوعب الحد الأقصى من العمالة ، وانشاؤه بالقرب من مصادر المواد الخام والاسواق ، ويجب أن يعمل هذا المشروع على انهاء الاقتصاد القومى باعتباره جزءا لا يتجزأ منه .

ومن الخطر تخطى أى مرحلة ضرورية من مراحل التنمية

الصناعية أو من أى فرع آخر من فروع الانتاج . ولكن من الخطأ أيضا الاعتماد على التنمية الاقتصادية العشوائية . وذلك لأن مهام الثورة الوطنية الافريقية هى : الاسراع بالتنمية الصناعية والتقليل الى الحد الأدنى من المراحل المتوسطة فى عملية تحويل الدول الافريقية الزراعية الى دول صناعية .

ومع أن التصنيع فى أفريقيا قد دخل فى دور التنفيذ فانه لا يزال بطيئا ، وفى معظم البلاد لم يتعد المرحلة الأولية وهى مرحلة التصنيع الأولى للمواد الخام الزراعية ، وصناعة السلع الاستهلاكية لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

وتهدف كثير من الدول الافريقية فى خططها الى وضع أسس التصنيع ، لكن الصناعات الثقيلة لم تقم حتى الآن إلا فى الجمهورية العربية المتحدة . ولا توجد صناعة الحديد إلا فى الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . وفى سنة ١٩٦٠ أنتجت جمهورية جنوب افريقيا ١٩٠٠٠٠٠ طن من الحديد الخام ، ٢١٠٠٠٠٠ من مسبائك الصلب . يقابل ذلك وبنفس الترتيب

١٥٩٠٠٠ ، ٨٠٠٠٠ طن في روديسيا الجنوبية ثم ١٢٧٠٠٠
و ١٧٢٠٠٠ طن في الجمهورية العربية المتحدة . وتوجد
مصانع صغيرة لصهر المعادن في نيجيريا وغيرها من البلاد .

وفي حين أن صناعة المعادن في الهند - مثلاً - تستطيع
أن تسد ٢٥ ٪ من حاجة البلاد نجد النسبة في بلاد أفريقيا
المدارية لا تتجاوز ٥ ٪ ومثل هذه الصورة تتجلى في إنتاج
انصاعات الكيماوية الأساسية . والخلاصة أن الدول
الافريقية لا تزال تواجه في مجال التنمية الصناعية مشاكل
كبيرة لم تحل حتى الآن .

ومن العوامل الأخرى الهامة في مجال التصنيع توافر
القوة الكهربائية الرخيصة لإدارة الآلات ، ولذلك فإن قيام
عدد من الدول الأفريقية ببناء محطات لتوليد القوة الكهربائية
في الوقت الحاضر يعد أمراً ضرورياً .

وكان الاعتقاد السائد إلى وقت قريب أن أفريقيا فقيرة
في مصادر الطاقة ولا سيما مصادر الثروة المعدنية . فالفهم
لا يستخرج على نطاق واسع إلا في جمهورية جنوب أفريقيا

وروديسيا الجنوبية . وفي نيجيريا والكونغو (اليوبولدفيل)
ومسوزمبيق والجزائر والمغرب لا يتجاوز انتاج الفحم
٥٠٠.٠٠٠ طن سنويا في كل بلد من هذه البلاد .

ولكن التوسع في التنقيب الجيولوجي قد أدى الى اعادة
النظر في تقدير مصادر الطاقة في افريقيا . فمنذ أواخر العقد
الخامس من هذا القرن زاد انتاج البترول كثيرا لاسيما في
المناطق الشمالية من القارة . وقد بلغت جملة انتاج البترول
في ١٩٦٣ ما يزيد على ٥٠ مليون طن في مقابل ٢٣ مليون طن
في ١٩٦١ وبلغ مقدار ما استخرج من البترول ٢٤ مليون طن
في الجزائر ، ٢٢ مليون في ليبيا ، ٤ ملايين في نيجيريا ، ٥
ملايين في الجمهورية العربية المتحدة . ويستخرج البترول
ايضا بكميات قليلة في جابون وأنجولا . وفي سنة ١٩٦٣ .
اكتشف البترول في تونس وجمهورية جنوب افريقيا .

وان موارد القوة المائية في افريقيا هي أعظم مصدر
توليد القوة الكهربائية وأنهارها الجارية ذات الشلالات -
نهر الزمبيزي ، والكونغو ، والنيجر والنيل والفولتا
والأورانج هي مصدر عظيم لتوليد القوة الكهربائية . وتملك

أفريقيا ما يزيد على ٢٠٪ من مجموع موارد القوة المائية في العالم ، ولكن ٢٪ فقط من القوة الكهربية فيها تستمد من القوة المائية ، وما عدا ذلك يستمد من محطات القوى الحرارية .

وفي ١٩٦١ بلغ مجموع انتاج افريقيا من القوة الكهربية ٤٣٠٠٠ مليون كيلو وات ساعة أى ما يعادل ١٠٧٥ ٪ من مجموع الانتاج العالمى . ويجب ألا يعزب عن البال أن ٩٠٪ من هذه القوة أنتجتها ٦ دول هى جمهورية جنوب افريقيا والجمهورية العربية المتحدة وروديسيا الجنوبية والكونغو (ليوبولدفيل) والجزائر والمغرب . ومن ذلك يتضح انه لا بد من بناء محطات القوى فى افريقيا من اجل التصنيع . ولذلك نرى معظم الدول الافريقية تخصص لهذا الغرض مبالغ ضخمة فى خطط التنمية .

ومعروف ان انتاج القوة الكهربية واستهلاكها عملية تتم فى وقت واحد لأن من خصائص هذه القوة أنه لا يمكن « تخزينها » أى تخزينها لتستخدم فى اليوم التالى مثلا . ولذلك يجب أن تبني محطات القوى ولا سيما الكبيرة منها فى نفس

الوقت الذى تبنى فيها المشروعات الصناعية المعتمدة على هذه المحطات . وان مشروع أسوان فى الجمهورية العربية المتحدة ومشروع اكوسومبو فى غانا لهما مثلاً لهذا التعاون بين الصناعة والكهرباء .

ومن مهام التنمية الصناعية فى البلاد الافريقية ان تحل عدداً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها ولا سيما العجز المزمن فى ميزان التجارة وفى ميزان المدفوعات وهو العجز الذى ورثته هذه الدول من الاستعمار .

ان الدول الافريقية تكاد تعتمد اعتماداً تاماً على استيراد السلع الصناعية . واذا أرادت هذه الدول ان تنمى مصادر الطاقة ووسائل النقل والصناعة وجب عليها أن تحصل على مقادير كبيرة من الآلات والمعدات والهيكل المعدنية والآلات التشييد والبناء . ثم ان ارتفاع دخول السكان يخلق طلباً شاملاً على السلع الاستهلاكية يزداد يوماً بعد يوم وهذا يؤدى الى زيادة استيراد السلع المصنوعة . وقد لوحظ فى عدد من البلاد بعد الحرب أن العملة الصعبة التى تعود عليها من الصادرات تنضال بصورة مطردة واذا انضم الى ذلك هبوط أسعار

الصادرات نشأت عقبة خطيرة في سبيل دفع أثمان الواردات
ولذلك فإن معظم الدول الأفريقية مضطرة الى تخفيض
وارداتها.

ولما كانت الأحوال التجارية غير ملائمة في السوق العالمى
فإن بعض الدول تسعى الى الاستغناء عن الواردات باقتاج
السلع المحلية . ولذلك زاد الاقتاج المحلى من بعض الأصناف
مثل السكر ، والسجائر والمنسوجات والأحذية والأواني
المنزلية المصنوعة من الألومنيوم الخ . ومن مزايا الاقتاج
المحلى للسلع الاستهلاكية بقصد الاستغناء عن السلع
المستوردة أنه يتيح للدول الأفريقية تحقيق الأغراض الآتية:

١ - تخفيف وطأة الاعتماد على مصادر التسوين الأجنبية.

٢ - زيادة العمالة في مجال الاقتاج .

٣ - توسيع نطاق السوق المحلى لتصريف المنتجات الزراعية
المحلية .

٤ - زيادة عدد عمال الصناعة .

وفضلا عن ذلك فإن الانتاج المحلى للسلع الاستهلاكية يسمح للدول الأفريقية بأن تستخدم سلعا التصديرية في شراء المصانع والمعدات وأن تزيد من استثمار رأس المال في الصناعة ، وبذلك تزيد من سرعة تنمية القوى الانتاجية القومية .

وقد بدأت التنمية الصناعية التي تهدف الى الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية منذ عهد قريب في الدول الأفريقية ولكنها لا تزال مشكلة صعبة في معظم الدول ، لأن جزءا كبيرا من ايراد الصادرات لا يزال ينفق على شراء سلع استهلاكية من الخارج يمكن صنعها محليا . والدليل على ذلك ان نسبة السلع الاستهلاكية الى مجموع الواردات تزيد على ٥٠ ٪ في المتوسط بالقارة الافريقية وهذا معناه ان هذه النسبة أعلى بكثير في بعض البلاد .

ومع ذلك يجدر بنا أن ننظر الى تنمية الصناعة الخفيفة بقصد الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية على أنه اجراء مؤقت أو مرحلة متوسطة لا على أنه هدف نهائي . ان الصناعة الاستهلاكية - على أهميتها في الوقت الحاضر -

لا تحل بأى حال مشكلة الاستقلال الاقتصادى . وإذا
اقتصرت البلاد الافريقية على تنمية الصناعة الخفيفة فانها
ستظل متخلفة عن الدول المتقدمة .

وبفضل ما تكتسبه البلاد الافريقية من خبرة فى تنظيم
الصناعة الخفيفة وتدريب الموظفين الوطنيين وبناء مواردها
المادية فانها لن تلبث أن تصل الى النقطة التى تحتم عليها
انشاء الصناعة الثقيلة : الصناعات المعدنية والصناعات
الكىماوية الاساسية وصناعة الآلات والأجهزة الالكترونية
وهذه هى الفروع الرئيسية للصناعة الثقيلة التى ستمكن
البلاد الافريقية من أن تغير أوضاعها الاقتصادية فتتحول
الى بلاد صناعية زراعية وبلاد صناعية . فضلا عن ذلك فان
صناعة الآلات والصناعات المعدنية والكىماوية والمواد التى
يصنعها الانسان بيديه - كل ذلك سيفتح أمام السكان آفاقا
واسعة للعمالة المنتجة ، ويكفل سرعة التنمية الوطنية ،
وزيادة الدخل القومى .

وليس ثمة حاجز بين انشاء الصناعة الخفيفة والصناعة
الثقيلة لا يمكن تخطيه . وإذا كانت البلاد الافريقية بوجه

عام في طريقها الى حل مشكلات المرحلة الأولى من التصنيع ،
فإن بعضها يرسم الخطط لاقامة الصناعة الثقيلة أو قد بدأ
اقامتها بالفعل ، ومن أمثلة ذلك مصنع الالومنيوم في غانا
ومصنع الكيماويات في السنغال وهو يستخدم المواد الخام
المحلية ، ومعامل تكرير البترول التي يجرى انشاؤها او تعمل
بالفعل في كثير من البلاد .

والبلاد الأفريقية في حاجة الى بذل الجهود المضنية
الدائبة لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين حتى يتسنى لها أن
تسد الهوة الاقتصادية التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة
ويمكن تحقيق ذلك بوسيلتين أساسيتين :

١ - رفع المستوى العلمى والفنى للعاملين من أصحاب
الدخول .

٢ - احلال الآلات محل الأعمال اليدوية .

ولا جدال أن الصناعة من أهم العوامل الحيوية في رفع
الكفاية الانتاجية للعاملين ، اذ كلما ازداد عدد الأفراد العاملين
في الصناعة ، ازداد عدد الذين يعملون بالآلات وبالتالي ازداد

معدل الكفاية الانتاجية للعاملين . يضاف الى ذلك أن مستوى
انتمية الاقتصادية والقدرة على تزويد الاقتصاد القومى
بالآلات الزراعية والجرارات والأسمدة المعدنية والروافع
ووسائل النقل الخ كل ذلك من شأنه أن يرفع الكفاية الانتاجية
للعاملين فى النواحي الأخرى مثل الزراعة والهندسة المدنية
والنقل . ولذلك يجب أن ننظر الى التصنيع نظرة أوسع
فليس هو مجرد وسيلة للتنمية الصناعية فحسب بل هو أيضا
وسيلة لاعادة تنظيم الوضع الاقتصادى كله ، وغمر جميع
نواحي الحياة الاقتصادية بالآلات ، ورفع الكفاية الانتاجية
للعاملين .

ومهما بلغت أهمية الآلات فإن الانتاج الصناعى لا يتم
إلا بالتفاعل بين الآلة والعامل . ولا يزال الانسان هو العامل
الإيجابى فى الانتاج والآلة هى العامل السلبى ، وذلك رغم
التطور الخيالى فى الهندسة والآلات . والواقع أن التقدم فى
الفنون التطبيقية الحديثة هو النتيجة التى تشهد بوجود
السبب الا وهو تقدم الانسان .

ومن الوسائل التى يتبعها كثير من الدول الأفريقية لرفع

تفاهة العاملين التوسع في نظام التعليم وتنظيم دراسات خاصة
وانشاء المدارس الفنية ، وايفاد المواطنين الى البلاد الأجنبية
بقصد التدريب المهني . وكل ذلك يؤدي بالتدريج الى رفع
المستوى الفني للعاملين الوطنيين .

ولكن تنمية الصناعة الوطنية هي اكبر الوسائل لحل
هذه المشكلة لأنها هي التي تستطيع وحدها أن تنجب جميع
الرجال المهرة الذين تحتاج اليهم البلاد . والصناعة تهيم
الظروف المادية لحياة العمال المهرة والاختصاصيين ولكن
الظروف الاجتماعية التقدمية لا بد من توافرها أيضا كمنع
الاستغلال والتوسع في التعليم ، ووقاية الصحة ، وحقوق العمل
وهذه هي الظروف الأساسية التي تخلق العامل المنتج المبدع
الذي يستطيع أن يدير الآلة أو مجموعة من الآلات .

ومن مزايا الصناعة أنها تحل مشكلة اقتصادية واجتماعية
هامة الا وهي مشكلة البطالة التي تشتد وطأتها في أفريقيا
عاما بعد عام . والسبب الرئيسي لازدياد البطالة في المدن هو
تخلف التنمية الاقتصادية عن مسايرة الزيادة في عدد السكان
يضاف الى ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة في المدن يحفز

جمهور الفلاحين ولا سيما الجيل الناشئ الى الاقبال على
المدن بحثا عن العمل .

والواقع أنه يتعذر على الدول الأفريقية أن تحل مشكلة
البطالة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ، نظرا لأن انتشار
الزراعة وبطء التنمية الصناعية في ظل النظام الرأسمالي من
مأنه أن يزيد البطالة . وخير حل لهذه المشكلة هو التنمية
الصناعية في بلد يسوده النظام الاجتماعي التقدمي . والصناعة
اتنى تقوم على رأس المال الخاص لا تؤمن المجتمع ضد
البطالة كما تدل على ذلك الحال في الولايات المتحدة إذ
يوجد فيها ملايين العاطلين . ولذلك أخذ كثير من رجال
الاقتصاد والسياسة الأفريقيين يدركون في ضوء هذه
الحقائق أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية لحركة التصنيع
تتوقف على أسلوب التصنيع والمصالح التي يخدمها .

وهناك أسلوبان معروفان للتصنيع . فأما أسلوب أوروبا
انغرية وأمريكا الشمالية فقد تحقق عن طريق المشروع الفردي
الرأسمالي وحرية التعامل في السوق . وبينما جلب التصنيع
الثراء للرأسماليين جلب الخراب على صغار المنتجين في المدن

والقرى ودفع بهم الى هاوية التسول والاستجداء وهو اسلوب لم يحقق الا نتائج اقتصادية فقط لأنه أقام اقتصادا متطورا مبنيا على الانتاج الصناعى الكبير ولكنه لم يحل انشاكل الاجتماعية على الاطلاق كمشكلة البطالة مثلا . ومع أن رقم العمالة ارتفع فى بلاد الغرب بارتفاع مستوى التصنيع فإنه لم تستطع اية دولة غربية أن تحقق العمالة الكاملة ، لأن البطالة من خصائص النظام الرأسمالى للمشروع الفردى .

وأما الأسلوب الآخر للتصنيع فهو الأسلوب الاشتراكى الذى يقوم على أساس ثابت من التخطيط المرسوم وذلك بفضل الملكية العامة لوسائل الانتاج وتوجيه الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى . والتخطيط يشمل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . ويرتبط تخطيط التصنيع وتحديد معدل للتنمية فى جميع نواحي الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمسائل العمالة وتدريب العاملين ووضع كل منهم فى المكان المناسب . ولا يمكن حل مشكلة العمالة حلا جذريا الا عن طريق التخطيط الكامل لأنه يحقق اكبر النتائج فى

الميدان الاقتصادي والاجتماعي ويرفع مستوى معيشة الشعب العامل . وصفوة القول أن التخطيط هو سر الاسلوب الاشتراكي وسر نجاحه الاقتصادي وتقدمه الاجتماعي ، وهو السر الذي أتاح للبلاد الاشتراكية ان تتخلص مرة واحدة والى الأبد من تلك الآفة الاجتماعية ، آفة البطالة وعواقبها الوخيمة .

وفضلا عن الفروق الاجتماعية الأساسية بين الأسلوبين الرأسمالي والاشتراكي فانهما يختلفان أيضا في الزمن الذي يستغرقه كل منهما في تحقيق التصنيع . فالأسلوب الرأسمالي قطع من عمر الزمن مسافة يزيد طولها على مائة عام في حين أن الأسلوب الاشتراكي لم يستغرق سوى ربع هذه المدة . ومعدل نمو التصنيع والزمن الذي يستغرقه على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدول الافريقية لأن المهمة الاقتصادية الرئيسية التي تواجه هذه الدول هي سد الثغرة الاقتصادية التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقصر مدة ممكنة . وانه لمن صالح الدول الافريقية أن تمضي في الطريق الاشتراكي بخطى حثيثة لا سيما وأن برامج معظمها ترفض الطريق الرأسمالي والأسلوب الرأسمالي في انتصنيع .

٣- القطاع العام والتخطيط الاقتصادى

إن السياسة التى تنتهجها الدول الافريقية المستقلة حافز قوى للتنمية الاقتصادية ، ففى كثير من هذه الدول قطاع عام يتسع نطاقه بسبب تدخل الحكومة الفعّال فى مجال الاقتصاد الوطنى . فالدولة هى التى تملك وسائل الانتاج فى هذا القطاع والسلع التى ينتجها خاضعة للملكية العامة . وقد أصبح القطاع العام أداة هامة فى يد الحكومة للاسراع بالتنمية الاقتصادية والتصنيع والحيولة دون مبطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد .

وهناك عدة أسباب تحتم ضرورة وجود القطاع العام منها رغبة الدول الافريقية فى تخطيط اقتصادها .. ومزايا التخطيط الاقتصادى واضحة من تجربة الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى ، فالتخطيط يمكن الدول الافريقية من تركيز جهودها ومواردها المادية على المهام الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى ، وتفادى ضياع الثروة المادية والاسراع بالتنمية الاقتصادية . والدولة هى التى

تقرر كيف وأين تستخدم الموارد المادية وفي أى النواحي الاقتصادية تستثمر هذه الموارد .

وتكاد كل الدول الافريقية تأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادي ، على أن التجربة في هذا المجال قد دلت على أنه لا فائدة ترجى من ذلك الا اذا كانت وسائل الاتساج الأساسية ونظام التوزيع في يد الدولة .

ولكن التخطيط ليس مجرد وسيلة من بين عدة وسائل اختيارية لتنمية الدول الافريقية ، بل لقد أصبح الوسيلة الوحيدة للاسراع بالتنمية الاقتصادية . وقد شرح سيكوتورى الحاجة الى التخطيط الاقتصادي في قوله « التخطيط أمر لا غنى عنه لأننا من الناحية الاقتصادية في حالة تعبئة قومية وبلدنا ليس متخلفا في التنمية بل هو بلد غير نام . ويجب أن نتذكر دائما هذا الفرق حتى تفهم مهمة التعبئة القومية الاقتصادية .. التخطيط ضروري لا لداته بل لأنه مطلب من مطالب تطورنا الاجتماعى الذى يساير منهجنا السياسى » .

ولا يمكن أن تتحقق التعبئة الاقتصادية الا على يد دولة
تركز في يدها كافة المصادر الداخلية والخارجية لتجميع
رأس المال واستخدامه في التصنيع ومضاعفة الدخل القومي .

وبرامج التنمية في البلاد الافريقية وخططها الطويلة
الأجل لا تقتصر على الاستثمارات الحكومية بل تتجاوز
ذلك الى استثمار رأس المال الخاص . ولكن ذلك يتخذ
شكل توصيات وليس الزاميا في أى خطة قومية . ولا يزال
الربح هو الحافز الأكبر للاستثمار في القطاع الخاص .

ومن ذلك يتضح أن التخطيط الاقتصادي الذي يسرع
بالتنمية الاقتصادية من ألزم الأمور لوجود القطاع العام
وتنميته . ومن العوامل الأخرى التى تحتم ضرورة التخطيط
الاقتصادى ضعف رأس المال القومى فى افريقيا . ويرجع
ذلك الى أن الاستعمار خرج من البلاد الافريقية دون أن
يترك فى يد الأفراد أى قدر كبير من رأس المال الوطنى . أما
رءوس الأموال الصغيرة المستشرة فى مجال التجارة بصفة
خاصة فهى لا تستطيع تنمية الانتاج القومى الكبير أى انشاء
المصانع الحديثة واقامة تجارة قومية كبيرة ، ومشروعات

النقل والبناء وغيرها من المشروعات . وأما الدولة هي القوة الوطنية الوحيدة التي تستطيع الآن في افريقيا أن تعبىء الموارد اللازمة لتنمية الصناعة ، ومصادر الطاقة . ووسائل النقل . ولهذا أصبحت تنمية القطاع العام أكبر وسيلة فعالة لتحرير الاقتصاد الافريقى من السيطرة الأجنبية .

وقد نما القطاع العام نموا سريعا فى عدد من البلاد الافريقية مثل غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة والجزائر . ويرجع السبب فى ذلك الى أن القطاع العام شرط أساسى لبناء المجتمع الاشتراكى كما أنه يهدف بصراحة الى مكافحة الاستعمار والرأسمالية .

لقد برز القطاع العام فى افريقيا الى حيز الوجود ، وهو يزداد نموا بوسيلتين أولاهما : تأميم المشروعات الخاصة (ولا سيما الأجنبية) والأخرى ازدياد الاستثمارات الحكومية فى الاقتصاد القومى . ويقوم القطاع العام فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومالى ، وغينيا ، والجزائر على البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية التى تم تأميمها .

وقد سار القطاع العام في انجتهورية العربية في مرحلتين واضحتين بدأت أولاهما في يونيه ١٩٥٦ بتأميم قنساء انسويس ، وأعقب ذلك تأميم البنوك الأجنبية والشركات التجارية وشركات التأمين . وترتب على ذلك أن قام القطاع العام بدور حاسم في تمويل عدد من الصناعات وتصدير منتجاتها الى الخارج . وبدأت المرحلة الثانية في أواسط ١٩٦١ بتأميم المشروعات المملوكة للبورجوازية المصرية الكبيرة وجزء من المشروعات المملوكة للبورجوازية المتوسطة ، وتم تأميم كافة البنوك وشركات التأمين بالإضافة الى ٤٤ شركة صناعية وغير صناعية ، وساهمت الدولة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ في ٨٣ شركة مساهمة خاصة . وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت الدولة تملك الآن ٩٠ ٪ من الصناعات الكبيرة ولم يبق في يد الأفراد الا تجارة التجزئة ومصانع الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة .

ويقوم القطاع العام أيضا بدور هام في اقتصاد غانا حيث يستخدم ٦٠ ٪ من مجموع العاملين أصحاب الأجور . وتشرف الدولة اشرفا كاملا على السكك الحديدية ، كما تشرف على ٧٥ ٪ من جميع الصادرات ، ٩٠ ٪ من أعمال

الانشاء والبناء ، ٥٠ ٪ من صناعة تعدين الذهب وتوليد القوة الكهربائية والائتمان التجارى ، وما بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ من الصناعة ، ١٥ ٪ من جميع الواردات (١) .

وكذلك أمت غانا الشركات الأجنبية كشركات تعدين انذهب وبعض الشركات التجارية ومع ذلك فان القطاع العام فيها يتسع نطاقه بصورة أساسية عن طريق الاستثمارات الحكومية فى النواحي الاقتصادية الجديدة فى مجال الصناعة والتجارة ، ويتراوح نصيب هذا القطاع بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ من مجموع الاستثمارات السنوية .

وفى مالى أيضا يزداد القطاع العام نموا وقوة فقد استولت الحكومة على المؤسسة الكبيرة المسماة «لوفيس» دى نيجر « كما أمت النقل النهري ومحطات القوة الكهربائية والسكك الحديدية ، وأنشأت شركة حكومية للتصدير والاستيراد ، وأسست « بنك التنمية القومية » و « بنك مالى للتسليف والايداع » . وتملك الدولة أيضا شركة للنقل البرى وشركة خطوط مالى الجوية وعدة شركات صناعية .

(١) انظر غانا عرض الاقتصاد لسنة ١٩٦٢ . ابرا ١٩٦٢ .

أما في معظم الدول الأفريقية الأخرى فإن القطاع العام يقوم على وجه العموم بدور لا يكاد يذكر اذ لا يزال الانتاج كله أو أكثره في أيدي الأفراد . ولكن سيطرة الدولة الاقتصادية وتأثيرها في تنمية الاقتصاد القومي قد زادت زيادة محسوسة وأكبر السبب في ذلك هو قيام الدولة بالانتاج على نطاق كبير نسبيا . ومع شيوع الانتاج السلمى الصغير أصبحت الصناعة القائمة على الآلات الحديثة أداة اقتصادية هامة في يد الدولة . فضلا عن ذلك فإن سيطرة الدولة على القطاع الخاص لا تقتصر على حجم الأموال التى تساهم بها في هذا القطاع ، ولا على الاشتراك المباشر في الانتاج ، بل تعدى ذلك الى السيطرة على التصدير وتنظيم الاستيراد . وتتجلى هذه السيطرة أيضا في المؤسسات الائتمانية والمالية التى أنشأتها الدولة .

هذا وسيطرة الدولة على الاقتصاد القومى قد تمارسها قوى سياسية مختلفة وبذلك تتخذ مفهومها اجتماعيا مختلفا كما يتجلى ذلك في مختلف الدول الأفريقية . ففي جمهورية جنوب افريقيا نرى أن المفهوم الأساسى لنشاط الدولة الاقتصادى هو منح امتيازات اقتصادية لأصحاب المزارع

الأغنياء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة . أما في الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغينيا وغانا ومالي فإن السياسة الاقتصادية للدولة تختلف عن ذلك من حيث المبدأ اذ تتخذ الدولة من تشجيع القطاع العام والقطاع التعاوني في الاقتصاد وسيلة لتغيير الأوضاع الاجتماعية وتصفية آثار الاستعمار في الحياة الاقتصادية . ومن ذلك يتضح أن الاتجاه السياسي للأحزاب والدوائر الحاكمة هو الذي يحدد المفهوم الاجتماعي لنشاط الدولة الاقتصادي .

يبد أنه لا يتسنى دائما زيادة نشاط القطاع العام بالحد من نشاط القطاع الخاص ، حتى في حالة وجود ظروف سياسية ملائمة حيث يتولى نواب الشعب حكم البلاد ، فقد اضطرت بعض الدول المستقلة - في بعض الحالات - أن تعود إلى التجارة الخاصة بعد أن قررت احتكار بعض السلع المعينة كالسلع المستوردة إلى غينيا وصادات الخشب في غانا . والعامل الأساسي الذي يعوق نمو القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في هذه البلاد هو عناصر القوضى في الاتساج الصغير والتجارة المحدودة والتخريب الاقتصادي الذي تقوم به الشركات الأجنبية .

لذلك رأيت بعض الدول الافريقية من المستحسن أن تكون هناك مرحلة انتقال تسمح فيها بقيام رأس المال الوطنى والأجنبى بمشروعات انتاجية صغيرة . ففى غانا مثلا توجد مرحلة انتقال مدتها ٢٠ سنة ، وحدد كوامى نكروما مفهوم هذه المرحلة فى هذه الكلمات « لكى يتسنى لنا أن نحقق أهدافنا الاقتصادية يتعين علينا أن نحفظ باقتصاد مختلط فترة من الزمن مع قيام قطاع عام وتعاونى قوى الى جانب القطاع الخاص . ويجدر بنا أن نقرر بجلاء أن أهدافنا الاشتراكية تتطلب أن يصل القطاع العام والتعاونى الى ذروة النمو لا سيما فى نواحي الانتاج الحيوية التى يعتمد عليها اقتصاد البلاد اعتمادا كبيرا وأكد أن غانا مصممة على توجيه الاقتصاد المختلط فى الطريق الذى يؤدي الى تحقيق أهدافها الاشتراكية . وطالب أولا بالعمل على تشجيع القطاع العام والتعاونى الى أقصى حد وثانيا بتظيم الدولة لاستثمارات رأس المال مع اعطاء الأولوية للمشروعات الانتاجية ، وثالثا بحماية استقلال غانا وسياستها الاشتراكية وذلك بالاشراف على جميع ضروب الاستثمار الأجنبى وتحديد شروطه .

ويتوقف نمو القطاع العام في الدول الأفريقية على
على الامكانيات الفعلية لتكديس رأس المال . ولن تستطيع
الدولة أن تمارس سلطتها في الحد من نشاط القطاع الخاص
والانتقال نهائيا من التعاون والتنافس معه الى تصفيته
والقضاء عليه الا حينما تكس الثروة المادية وتهيمن على
نظام التوزيع .

وأمام القطاع العام آفاق أوسع من القطاع الخاص
لتكديس المال وتجميعه ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - في وسع الدولة أن تكس قدرا كبيرا من
الاتاج الفائض الذي يتوافر في القطاع الخاص ، وذلك
باحتكار الدولة لتصدير المنتجات الأساسية .

ثانيا - فرض ضرائب على جزء كبير من الأرباح التي
تحققها الشركات الكبرى المملوكة لرأس المال الأجنبي . ففي
غانا مثلا تدفع الشركات الأجنبية ضريبة قدرها ١١ شلنا عن
كل جنيه على الأرباح التي يعاد استثمارها في البلاد ،
١٣ شلنا (أو ٦٥ ٪) على الأرباح التي ترسل الى الخارج

ثالثاً - كلما ازداد الجهاز الحكومي قوة ، وأحكمت الدولة إشرافها على الاقتصاد ازداد عدد الشركات والتجار الذين يدفعون ضرائب مباشرة وغير مباشرة عن طريق منح التراخيص وغيرها من أنواع الضرائب .

وأخيراً حصول الدولة على دخول وأرباح من المشروعات والشركات الحكومية . وكذلك يتلقى القطاع العام في الدول الأفريقية مساعدات متصلة من الدول الاشتراكية في صورة معونة فنية وقروض عينية وتقنية . وقد أصبح رأس المال الأجنبي أكثر استعداداً لمنح قروض للدول الأفريقية بدلاً من أن يخطر بالاستثمارات المباشرة وذلك نتيجة لضروب التعاون الجديدة بين البلاد الاشتراكية والدول الأفريقية والسياسة التي تدير عليها الدول الأخيرة .

٤ - التمويل والمعونة الأجنبية

تواجه معظم الدول الأفريقية هذه المشكلة العاجلة وهي اجتذاب رأس المال الأجنبي وهي مشكلة ترجع إلى

التركة الثقيلة التى خلفها الاستغلال الاستعماري الطويل ذلك الاستغلال الذى أدى الى عجز الدول الناشئة عن حل مشكلات التنمية القومية . وعلى الرغم من أن هذه الدول تملك موارد طبيعية كافية ، و طاقة كبيرة من الأيدي العاملة فانها لا تستطيع أن تستخدم الا جزءا يسيرا منها . ويرجع ذلك الى أن الدول النامية تفتقر الى التكنولوجيا الحديثة ، وأن دخلها من الصادرات لا يكفى لاستيراد المصانع والمعدات المطلوبة ، فضلا عما تعانيه هذه الدول من نقص شديد فى عدد الفنين والاختصاصيين من أهل البلاد .

وإذا نحن أنعمنا النظر فى موقف الدول الافريقية النامية وجدنا أنه اذا أرادت أن تتخلص من الاعتماد الاقتصادي على الاستعمار فى وقت وجيز ، وجب عليها أن تضاعف معدلات التنمية الاقتصادية فيها حتى يتسنى لها أن تسد الهوة الواسعة التى تفصل بين مستوى التنمية فيها ومستواها فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية . وهذا بدوره يتطلب تجميع رأس المال بنسبة عالية جدا وهو الأمر الذى يتوقف — فى حالة الدول الافريقية — على دخلها القومى . وقد اتضح

الله حتى اذا تم تجميع رأس المال بنسبة تعادل النسبة الموجودة في الدول المتقدمة فانه لن يكفى لمضاعفة مرة التنمية في البلاد الافريقية بدرجة محسوسة . والدليل على ذلك أنه اذا تم تكديس الدخل القومى بنسبة متساوية في السودان وبريطانيا كان ما يخص الفرد الواحد ٣ دولارا ، في السودان ، ٤٠ دولارا في بريطانيا . وقد تتسع الهوة أكثر من ذلك . وقد دلت التجربة على أن الدول الافريقية عاجزة عن تكوين رأس المال وتجميعه بدرجة تعادل درجة الدول الصناعية ، وذلك بسبب انخفاض اجمالي الناتج القومى فيها .

وهناك أسباب أخرى تدعو الى ضرورة المعونة المالية والفنية والاقتصادية . من ذلك أن الدول الافريقية يجب أن تطور اقتصادها على أساس الافادة من التكنولوجيا الحديثة واستخدام أحدث الآلات والمعدات التى توصل اليها العلماء والمهندسون . ولكن المصانع والمعدات الحديثة لا يمكن الحصول عليها الا من الدول الأجنبية . وهنا نجد مشكلة نقص رأس المال تتخذ اتجاها جديدا اذ تتحول من مشكلة نقص فى رأس المال المطلوب تجميعه الى مشكلة

نقص جديد في رأس المال الا وهو نقص العملة الأجنبية
اللازمة لتسديد ثمن المصانع الجديدة .

ويلاحظ أيضا أن دخل الدول الافريقية من الصادرات
لا يغطي الا جزءا مما تحتاجه من العملة المصعبة . يضاف
الى ذلك أن ذلك الجزء نفسه يميل الى الانكماش بسبب
الارتفاع الشديد في أسعار ما تشتريه الدول الافريقية من
سلع صناعية والانخفاض الشديد في أسعار ما تبيعه من
منتجات أولية ومواد غذائية . وقد رسم لنا مؤتمر جنيف
للتجارة والتنمية المنعقد في سنة ١٩٦٤ صورة واضحة
للخسائر التي تمنى بها الدول النامية من جراء تجارتها مع
الغرب ، القائمة على النهب والسلب .

هذا الى أن المعونة الفنية والمالية لازمة للدول الافريقية
بسبب حاجتها الى تدريب مواطنيها من الاخصائيين على
الاستفادة من مزايا المخترعات الهندسية والعلمية الحديثة
وتنظيم الانتاج على نحو يكفل سرعة التنمية الاقتصادية .

وتعترف جميع الدول الافريقية بحاجتها الفعلية الى

المعونة الأجنبية كما يتضح من خطط التنمية في غانا ونيجيريا
والسودان وتنجانيقا ، فكلها تستهدف تمويل عدد كبير من
مشروعاتها من الدول الأجنبية .

وهناك صورتان لتدفق رأس المال الأجنبي هما
الاستثمارات الخاصة أو المعونة الحكومية للدول الأفريقية
النامية .

وقد ظل أصحاب الاجتكاكات في الدول الاستعمارية
بأوروبا وأمريكا يستثمرون أموالهم في البلاد الأفريقية منذ
زمن طويل ، ثم تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على أفريقيا
بعد الحرب . وتدل الاحصاءات الأمريكية الرسمية على أن
الاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة وحدها
ارتفعت من ٢٨٧ مليون دولار في ١٩٥٠ الى ١٠٠٠ مليون
دولار في ١٩٦٠ ، على أنه يجدر بنا القول بأن الولايات
المتحدة لا تزال متخلفة كثيرا من هذه الناحية عن بعض
الدول الاستعمارية القديمة ، فمثلا وصلت الاستثمارات
الفرنسية الخاصة الى أكثر من ٤٠٠٠ مليون دولار بين
سنتي ١٩٤٧ و ١٩٥٨ .

ولا نزاع في أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تشجع التنمية الاقتصادية الى حد ما ، ولكنها أيضا تجلب كثيرا من انعواق الوخيمة . من ذلك أن تغفل رأس المال الأجنبي في الاقتصاد القومي يزيد من اعتماد الدول الافريقية على الاستثمار ، وهو أمر يتعارض مع ما تسعى اليه من الاستقلال الاقتصادي . أضف الى ذلك أن رأس المال الأجنبي لا يستثمر الا في النواحي الاقتصادية التي تدر أعظم ربح وبخاصة الصناعة الاستخراجية . ونتيجة ذلك ستزاف ثروة افريقيا المعدنية وارسال الأرباح الى الخارج بنسبة تفوق نسبة الاستثمارات الجديدة .

والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة صدرت من رأس المال الخاص من سنة ١٩٥٣ الى ١٩٦٢ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار للاستثمار المباشر في الدول النامية وفي نفس هذه المدة أرسلت الاحتكارات الامريكية الى الوطن ١٤٤٠٠ مليون دولار قيمة الأرباح الخاصة باستثماراتها في آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية . ومن ذلك يتضح بجلء أن الفرق بين المبلغين وهو ١٠٠٠٠ مليون دولار في السنوات العشر أو ١٠٠٠٠ مليون دولار

في السنة هو صافي خسارة الدول النامية من العملة الأجنبية . وهذا ضرب من امتصاص الدماء المقرون بشهوة الانتقام تعرض له الدول النامية نتيجة أعمال السلب والنهب التي يقوم بها الرأسماليون الاحتكاريون من مصدري رؤوس الأموال الى الخارج .

ولذلك تضطر الدول النامية الى أن تنفق نصيبا من دخل صادراتها يتزايد باطراد لتدفع للمستثمرين الأجانب فوائد القروض وأرباح الأسهم والسندات . ويؤخذ من تقرير خاص للأمم المتحدة يبحث في ميزان المدفوعات لثمانى دول افريقية أن هذا النصيب ارتفع من ٩٩ ٪ في المدة من ١٩٥١ - ٥٥ الى ١١ ٪ في المدة من ١٩٥٦ - ٥٩ والخلاصة أن ازدياد الاستثمارات الأجنبية يؤدي في النهاية الى نقص العملة الأجنبية في البلاد النامية .

ومن الواضح أن الدول الافريقية لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تستغنى عن الاستثمارات الأجنبية تماما ، ولهذا فهي تشجعها في المادة ، وتنص قوانينها على ضمانات للمستثمرين الأجانب . وقد أبرمت بعض البلاد الافريقية

اتفاقيات مع الولايات المتحدة تتضمن ضمانات خاصة . ومن جهة أخرى تتخذ بعض الدول اجراءات معينة للحد من نشاط رأس المال الأجنبي وتحكام الرقابة عليه بتخفيض الحد الأقصى لنسبة الأرباح التي يسمح بإخراجها من البلاد .

ومن الواضح في الوقت نفسه أن هذه الاجراءات وحدها لا تكفل تحقيق المهمة الأساسية في المرحلة الحاضرة وهي تحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولذلك يجب اتخاذ اجراءات تكفل في انهاء سيطرة الدولة على المشروعات الاقتصادية الكبرى . ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا المقام جمهورية مالى التي نص أحد قوانينها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية على أن يسلم الى الدولة مجاناً كل مشروع يقيمه رأس المال الأجنبي وذلك بعد مضي مدة معينة تكفل الحصول على الأرباح العادية . وهذا يوضح أنه ينبغي للبلاد النامية أن تجتذب رأس المال الأجنبي في صورة معونة حكومية تنصرف فيها حسبما يترأى لها .

لقد ظل الاستعمار ينهب خيرات الدول النامية أحقابا طويلا فهل كان عجبا أن ترى هذه الدول من حقها أن تحصل على معونة من الدول الاستعمارية ؟ انه لمن الحقائق الثابتة أن شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات اضطرت الى تمويل البلاد الغريبة بمالها وعمالها فمن حقها اليوم أن تطالب بتعويض جزئي على الأقل . ولقد أشار الرئيس عبد الناصر الى هذا المعنى في المؤتمر الأول للدول الأفريقية المنعقد في ٢٤ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا اذ قال « ان المعونة التي تقدمها للدول الاستعمارية السابقة الى الدول الافريقية هي واجب عليها وتعويض عن النهب الذي تعرضت ولا تزال تتعرض له الشعوب الاسيوية والافريقية . »

وهذا موقف يتفق مع مقتضيات العدل والانصاف . ولكن الدول الاستعمارية ترفض الاعتراف بهذا الحق الذي تطالب به الدول المتحررة وتحاول الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة - وهي أغنى الدول الرأسمالية في العالم - أن تخفض أو تحجب معونتها للدول النامية . وتسير الدوائر الحاكمة في الدول الرأسمالية بأوروبا الغربية على هذا النهج نفسه .

يبد أن الدول الاستعمارية قد اضطرت — على مفض —
أن تمد يد المعونة إلى الدول النامية بما فيها الدول الأفريقية
التي تحررت حديثا ، إذ ظهرت عوامل سياسية جديدة على
المسرح الدولي منذ الخمسينات من القرن الحالي فأرغمت
الدول الاستعمارية على تغيير علاقاتها الاقتصادية مع
المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة . وأهم هذه العوامل
عاملان حاسمان هما ١ — انهيار النظام الاستعماري
الرأسمالي ، ٢ — وقيام نظام اشتراكي عالمي .

فبانهيار النظام الاستعماري أصبحت الدول الناشئة
عاملا قويا في مجال السياسة الدولية ، ووضعت نصب عينها
تحقيق استقلالها الاقتصادي بالقضاء على التخلف الذي
غشيها أحقابا طويلا . ولذلك رأت الدول الاستعمارية أن
تجاهلها الصريح لما تبديه الدول المتحررة من اهتمام بالتنمية
الاقتصادية يعرض مصالحها للخطر في هذه الدول .

وفي الوقت نفسه أدى قيام النظام الاشتراكي العالمي إلى
تغيير جذري في ميزان القوى ، في الصراع الناشئ بين
النظامين الاقتصاديين الاجتماعيين المتعارضين . وأصبح

المعسكر الاشتراكي منندا وظهيرا لحركة التحرير الوطني
وادى ازدياد التعاون المثمر المتبادل بين البلاد النامية والدول
الاشتراكية الى مواجهة الدول الاستعمارية بعلاقات اقتصادية
دولية من طراز جديد .

ومع أن الدول الاشتراكية لم تشترك في عملية النهب
الاستعماري فانها قدمت عن طيب خاطر معونتها للدول
المتحررة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وأدت هذه
المعونة المنزهة عن الغرض الى رفع مكانة الدول الاشتراكية
في البلاد التي كانت خاضعة فيما مضى للعالم الرأسمالي .
وكانت المحاولات التي بذلها الاستعماريون لاجباط التعاون
النودي بين الدول المستقلة حديثا والعالم الاشتراكي عاملا
قويا آخر دفع الاستعماريين الى تقديم بعض المعونة للدول
النامية .

وفي ضوء هذه الحقائق يبدو أن المعونة التي يقدمها
انغرب الى الدول النامية ما هي الا تنازل اضطراري من جانب
الدوائر الحاكمة في الدول الاستعمارية التي عملت مع ذلك
على ربط هذه المعونة بمصالحها الخاصة .

فالاستعماريون يستخدمون المعونة في المقام الأول مكافأة على التساهل أو « حسن السلوك » من جانب رجال الحكم في بعض الدول الناشئة كسماحهم مثلا بإقامة القواعد العسكرية . وقبل سنة ١٩٥٤ كانت المعونة الأمريكية للبلاد الأفريقية نافذة اذ بلغت ٦٥ مليون دولار خصصت لأربع دول خلال خمس سنوات (١٩٤٩ - ٥٣) ولكن بعد سنة ١٩٥٤ ضاعفت الولايات المتحدة اهتمامها بسياسة تكوين الاحلاف العسكرية ضد المعسكر الاشتراكي ، فقفزت المعونة الأمريكية لأفريقيا الى ١٢٥ مليون دولار خصص منها ٦٢ ٪ / لخمس دول أمدتها الولايات المتحدة بالسلاح والعتاد للقواعد العسكرية واوفدت اليها مستشاريها العسكريين .

ومن أهم الأغراض التي يتوخاها الاحتكاريون الاستعماريون من تقديم المعونة هو التوسع في صادراتهم وتصدير رأس المال الخاص الى البلاد النامية . وهذا هو السبب في أن الدول الغربية حين تمنح المعونات تطلب من الدول المنتفعة بالمعونة امتيازات في أسواقها وضمانات

للمستثمرين . ومياسة السوق المشتركة خير شاهد على هذا
المتبدأ .

وكذلك يستخدم الاستعماريون معوتتهم اداة للضغط
المباشر على الدول المتحررة لارغامها على الكف عن اتخاذ
بعض الاجراءات الاقتصادية أو السياسية أو على العكس
اتخاذ هذه الاجراءات اذا اتفقت مع أغراضهم الاستعمارية .
والافريقيون على علم تام بتصرفات الاستعماريين في هذا
الشأن . وخير شاهد على ذلك معاقبة الولايات المتحدة لمصر
على تأمينها قناة السويس برفض تقديم المعونة لبناء السد
العالي بأسوان . ومثل آخر مشهور هو قيام فرنسا بفرض
حصار على غينيا حينما اختار شعبها الاستقلال بالاجماع
وهناك أيضا محاولات المانيا الغربية المتكررة لممارسة الضغط
على الدول الافريقية وتهديدها بجلب المعونة عن البلاد التي
تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية .

وكذلك تراعى الدول الاستعمارية مصالحها عندما تقرر
سحب المعونة التي تقدمها للبلاد النامية والسنة الرئيسية لهذه
المعونة هي تخصيص نسبة ضئيلة للنمية الاقتصادية ونسبة

عالية جدا لما يسمى بالمنشآت العسكرية (١) . وفيما يلي
 - على سبيل المثال - بيان بنود المعونة التي يقدمها صندوق
 التنمية الأوربي (في المائة ، آخر سنة ١٩٦٢) :

٤٢	النقل والمواصلات
٢٤٫٩	الزراعة والري
٣٠٫٦	الخدمات الاجتماعية
٢٫٥	متنوعات

ومنه يتضح انه اذا فرضنا ان المعونة المشار اليها في بند
 « متنوعات » خصصت كلها للصناعة ، كانت النسبة الخاصة
 بالتنمية الصناعية لا تتجاوز ٢٫٥ ٪ .

ويمكن القول على وجه العموم بأن نصيب المعدات
 اللازمة للتنمية الصناعية في معظم البلاد التي تتلقى معونة من
 الدول الاستعمارية لا يتجاوز ٥ ٪ او ١٠ ٪ وحتى في بلد
 كالجمهورية العربية المتحدة التي سارت شوطا كبيرا في طريق
 الصناعة ، لم يتجاوز هذا النوع من المعونة ١٤ ٪ .

(١) الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمواصلات .

ومن ذلك يتبين أن الاستعماريين أبعد الناس عن الاهتمام بمساعدة البلاد النامية على انجاز المهمة الأساسية للتنمية الاقتصادية الا وهى التصنيع . زد على ذلك ان الاستعماريين يمارسون فى هذا المجال نوعا من «تقسيم العمل» . وايضاح ذلك أن معظم المعونة الحكومية يخصص للمنشآت العسكرية الخاضعة لسلطة الحكومة فى حين ان المعونة المخصصة للتنمية الاقتصادية توجه الى القطاع الخاص . وهكذا يبذل الاستعماريون قصارى جهدهم ليقوموا فى البلاد النامية اوضاعا اقتصادية مماثلة للاوضاع السائدة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة اذ تشرف الدولة على فروع الاقتصاد التى تدر اقل ربح خدمة لمصالح راس المال الخاص الذى يسيطر على الاتاج .

وهكذا تخدم المعونة الاستعمارية للبلاد المتحررة الاغراض الاستعمارية الذاتية ، وتهدف الى دفع الدول الناشئة فى الطريق الرأسمالى للتنمية .

ولكن اذا صرفنا النظر عن الأهداف الاستعمارية فان كل دولار من معونة الاستعماريين لن يخدم أغراضهم ، لأن

الأيام التي استأثر فيها الاستعمار بالحكم والنفوذ قد مضت وانقضت . وإذا نحن أنعمنا النظر في حقائق الأمور رأينا أن الدور الفعلي الذي يقوم به أى جزء معين من المعونة في تنمية بلد ما يتوقف على ميزان القوى بين الاستعمار من جهة ونظام العالم الاشتراكي وحركة التحرير القومي من جهة أخرى وهناك احتمالات متزايدة امام الدول النامية لان تتزع امتيازات جديدة من الاستعمارين وتحملهم على تغيير نوع معونتهم وتعديل شروطها .

ان خطة الدول الاشتراكية في تأييد الدول النامية على جانب كبير من الأهمية . فالاتحاد السوفيتي يقدم معونة للجزائر والجمهورية العربية المتحدة وكينيا وتونس ومالي وغانا وغينيا والسودان والحبشة والصومال ، وقد أبرم اتفاقيات بشأن التعاون الاقتصادي وانفنى مع عدد من الدول الافريقية الأخرى .

وتقوم معونة الدول الاشتراكية على مبادئ تتفق اتفاقا تاما مع المصالح القومية للبلاد النامية ، فهي تقدم بشروط سهلة وتتألف في جوهرها من المصانع والمعدات التي تحتاج

إليها البلاد أشد الحاجة كما تسد الحاجات الأولية الأخرى.
وإن مجرد وجود الدول الاشتراكية بصرف النظر عن معوقاتها
المنزهة عن الغرض - ليتيح للدول المتحررة أن تتزع من
الاستعماريين ضروبا جديدة من التنازل والتنازل ، وفخرج
من ذلك بأن الدول المتحررة وهي تكافح الاستعمار لا تتلقى
من الدول الاشتراكية عونا مباشرا فحسب بل تلقى تأييدا
غير مباشر كذلك .

وقد رحبت جميع الدول المتحررة بالمذكرة التي قدمها
الوفد السوفيتي في مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية واعتبرتها
تأكيدا جديدا لدور الاتحاد السوفيتي في هذا الشأن .
يفضل التأييد الودي الذي تبديه الدول الاشتراكية وعلى
رأسها الاتحاد السوفيتي تستطيع الدول النامية أن تستخدم
الاستثمارات الغريبة في مصالحها الوطنية . وهذا لا يعني
بالطبع أنها يجب أن تعتمد على المعونة الأجنبية فقط ، لأن
كل ضرب من ضروب التنمية السليمة يجب أن يقوم على
موارد الأمة المادية والبشرية . ولكن الاستخدام الرشيد
لرأس المال الأجنبي في مصالح البلاد يمكن أن يجعل هذه

التنمية ويسرع بتحقيق الاستقلال الاقتصادى فى البلاد
الافريقية . ولا شك أن الكفاية والسرعة اللتين تستطيع بهما
الدول الافريقية أن تنجز هذه المهمة الاقتصادية الكبرى
تتوقفان على ميزان القوى فى العالم كله وفى داخل البلاد
الافريقية كما تتوقفان على الدرجة التى تسم بها أعمال
هذه الدول بروح الوحدة - وحدة أفريقيا ووحدة جميع
القوى التقدمية فى العالم .

٥ - الوحدة من أجل الاستقلال الاقتصادى

مما لا شك فيه أن درجة التعاون المتبادل بين الدول
الافريقية ستحدد ثروتها القومية وتقدمها الاقتصادى . ذلك
بأن التعاون بين الدول الافريقية من أهم الوسائل لتنشيط
التنمية الاقتصادية فى جميع أنحاء القارة .

وعندما استولى الاستعمار على القارة عمل على تفكيك
أوصالها سياسيا واقتصاديا . وآية ذلك أنه يوجد فى أفريقيا
من الأقسام السياسية أكثر مما يوجد فى القارات الأخرى
فمن بين بلادها البالغ عددها ٥٥ بلدا لا يوجد إلا ثلاثة فقط

يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة وهي نيجيريا
والجمهورية العربية المتحدة والحبشة ، و٢٥ بلدا يقل سكانها
عن ٥ ملايين نسمة ، و١٣ أقل من مليون نسمة . وإذا قارنا
بين أفريقيا وغيرها وجدنا على سبيل المثال أن متوسط عدد
السكان في بلاد أمريكا اللاتينية هو ١١ مليون نسمة ، وفي
آسيا ٤٣ مليون نسمة . وتعد قلة السكان من العوامل التي
تحدد الامكانيات الاقتصادية في الدول الافريقية . وطالما
بقيت هذه الدول مقسمة فلن يحتاج لكل دولة منها ولا للقارة
بأكملها أن تنفض غبار التخلف الاقتصادي .

وتجذب معظم الدول الافريقية في الوقت الحاضر توثيق
أواصر التعاون الاقتصادي بينها ، ويعمل رجال الاقتصاد فيها
وزعماءها السياسيون على اتخاذ الوسائل لتحقيق الوحدة
الاقتصادية وقد تأسست منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣
بهدف تعزيز أواصر التضامن والتعاون بين الدول الافريقية
والدفاع عنها . ولهذه المنظمة لجنة خاصة لبحث المسائل
الاقتصادية والاجتماعية .

وتهتم الدول الافريقية بتحقيق الأهداف الآتية :

١ - تشجيع التجارة بين الدول الأفريقية وإنشاء سوق
أفريقية مشتركة .

٢ - التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية ولا سيما في
الصناعة .

٣ - تدعيم بنك التنمية الأفريقي .

والى وقت قريب كانت العلاقات التجارية بين الدول
الأفريقية واهية الصرى وكانت مقصورة على المنتجات
الزراعية . ويؤخذ من احصاءات الأمم المتحدة أن التجارة
بين بلدان القارة في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٧ لم تتجاوز
١٠ ٪ من تجارتها الخارجية . وكانت هذه النسبة أقل من
١٠ ٪ في بعض البلاد : ١ ٪ في نيجيريا و ٢ ٪ في سيراليون ،
وبين ٤ ٪ ، ٦ ٪ في بلدان أفريقيا الغربية الأخرى . وكانت
روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا هما أنشط
اندول في التجارة مع الدول الأفريقية الأخرى .

وبتحقيق الاستقلال السياسى اتسعت التجارة بين البلاد
الأفريقية واتخذت مفهوما جديدا . وقد زادت التجارة زيادة
ملحوظة من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ بين الجمهورية العربية

المتحدة وغينيا ومالي والنيجر والسنغال والكاميرون
والسودان .

والعقبة الكبرى في سبيل التوسع التجارى في القارة
الافريقية هو طبيعة صادراتها التى تألف فى جوهرها من
المنتجات الزراعية وغالبا ما تكون هذه المنتجات متشابهة .
ومما يعوق النمو التجارى أيضا سوء المواصلات فى القارة
ووجود اتحادات جمركية مختلفة ، وأنواع مختلفة من
العملة .

وتدرس منظمة الوحدة الافريقية فى الوقت الحاضر
امكان انشاء منطقة حرة للتجارة لافريقيا كلها ووضع تعريف
جمركية واحدة للواردات حماية للصناعة الافريقية . وكذلك
تدرس المنظمة انشاء صندوق مشترك لتثبيت أسعار المواد
الخام الافريقية وتحرير العملة الوطنية بالتدريج من التبعية
الأجنبية وايجاد منطقة للعملة لجميع دول أفريقيا . وستؤدى
هذه الوسائل الى توسيع نطاق التجارة فى داخل القارة
واتعجيل بالتنمية الاقتصادية فى البلاد الافريقية .

ورغبة فى توسيع نطاق التبادل التجارى تقدم القول

الأفريقية بعضها لبعض كل معونة مالية تستطيع تقديمها ،
فمنحت غانا قرضا قدره ١٠ مليون دولار لغينيا كما أعطت
مالى مساعدة مالية تبلغ تسعة ملايين من الدولارات .
ومنحت الجمهورية العربية المتحدة غينيا قرضا قدره ١٨ مليون
دولار لمدة عشر سنوات بفائدة قدرها ٢.٥ ٪ فى السنة لدفع
ثمن السلع المصرية الصناعية .

ومن فوائد تنمية التبادل التجارى بين الدول الأفريقية
أنها تعزز موقعها فى السوق العالمى ، وتقلل من اعتمادها على
الدول الاستعمارية ، وتهىء الأسباب للحصول على شروط
أفضل للتبادل التجارى مع الدول الغربية المتقدمة .

وللتعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية أثر كبير فى
التنمية الصناعية . ذلك أن السوق المخلط فى معظم الدول
الأفريقية ليس كبيرا بدرجة كافية ثم إن قلة السكان وانخفاض
مستوى الدخل ، وعدم التعامل النقدى فى تبادل السلع
بالزيف يجعل القوة الشرائية ضعيفة . وحيال هذه الظروف
يتعذر على أى بلد أفريقى أن ينشئ بمفرده مشروعات
صناعية بجهود أبنائه لأن هذه المشروعات تكلف ثقات

مائلة ولا تكون مناسبة من الناحية الاقتصادية . وإذا أريد إقامة مصانع حديثة تستطيع القيام بالإنتاج الكبير وجب أن يكون هناك سوق ذو حجم كاف داخل البلاد أو مجال لتصدير السلع الصناعية . ولما كانت معظم البلاد الأفريقية لا تستطيع منافسة السلع الأمريكية أو الأوروبية في الأسواق الخارجية فإن أيسر الطرق أمامها هو توسيع سوق السلع الصناعية بأن تضم أسواقها الصغيرة بعضها إلى بعض على مستوى القارة كلها أو على مستوى اقليمي .

وتستطيع أفريقيا بالجهود المشتركة أن تؤسس صناعات وطنية باستخدام مواردها المادية والبشرية على أحسن وجه . ويتجنب الازدواج في المشروعات الصناعية . ولا شك أن الجهود المشتركة كفيلة بإنشاء المصانع ومحطات القوى وتحسين وسائل النقل ، وذلك بطريقة أيسر وتنفقات أقل .

ولا يمكن أن تتم تنمية صناعية رشيدة بدون تخطيط الإنتاج الصناعي في نطاق القارة كلها وتنسيق خطط التنمية في مختلف البلاد الأفريقية . ولم يصبح هذا مسألة نظرية محضة ، بل لقد عملت كثير من الدول على حله

طريقة عملية . من ذلك أن الكامبيون والكوتفو (برازايل) وتشاد وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى قد اتفقت على الاشتراك في انشاء معمل لتكرير البترول في جابون . كما اتفقت الكامبيون وتشاد على بناء مصنع للاسمنت . وقد عقد مؤتمر في يونيو ١٩٦٤ اشتركت فيه توجو وداهومى والثولتا انغليا والنيجر وناقشت فيه خططها الصناعية ونسقتها .

وهناك مشروع لانشاء مصنع للحديد والصلب في افريقيا الغربية ، وقد ظل تحت الدراسة منذ أكثر من عام ولم يبق الا اختيار موقعه . وقد تبين أن انشاء مصنع واحد ينتج ٧٠٠٠ رطل من الصلب سنويا يكفى حاجة أفريقيا الغربية من المعادن الحديدية . ويستخدم هذا المصنع من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عامل . وتقدر التكاليف الكلية للمشروع ، بما في ذلك أفران النعم الكوك ومصنع التجميع ، مبلغا يتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون جنيه . وسيقع هذا المصنع على ساحل نيجيريا أو غانا أو موريتانيا أو سيراليون أو ليبيريا ، وسيقرر اختيار المكان بحسبة نهائية بعد دراسة مدى كفاية الإنتاج .

ومن غروب التعاون الاقتصادي الهامة في البلاد

الافريقية اشتراكها في استخدام الموارد المائية وتنميتها . وقد
قررت توجو وداهومى الاشتراك في استخدام نهر موني
الواقع على حدود البلدين . وبعث وزراء الاشغال العامة
في غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال استغلال نهر السنغال .
واتفقت تسع دول هي غينيا ومالي وساحل العاج وداهومى
والنيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد والبولينا العليا على
الاشتراك في استخدام نهر النيجر . وتعقد الدول الواقعة في
حوض بحيرة تشاد اجتماعات منتظمة للبحث في استغلال
موارد البحيرة .

وكذلك يزداد التعاون بين الدول الافريقية في مجال
النقل وهي تدرس الآن انشاء خط حديدى يقطع القارة
عرضا .

وقد وقع وزراء المالية في ٢٢ دولة افريقية اتفاقا لانشاء
بنك التنمية الافريقي وذلك في أغسطس ١٩٦٣ بالخرطوم .
وبدا البنك عمله في ١٠ سبتمبر ١٩٦٤ وفي شهر نوفمبر
ارتفع عدد الدول المشتركة فيه الى ٢٥ دولة ولا تستر

فيه الا الدول الافريقية المستقلة ولا يشغل مناصبه الرئيسية
الا الافريقيون .

ويتكون رأس مال البنك البالغ قدره ٢٠٠ مليون دولار
من اكتسابات الأعضاء التي يتراوح حدها الأدنى والأقصى بين
مليون دولار ، ٣٠ مليون دولار حسب اجمالي الدخل
القومي ، وحصيلة الضرائب والصادرات في الدول الأعضاء .
ويتوقف عدد الاصوات في مجلس الادارة على قيمة الاكتاب
ويجب أن يدفع نصف رأس المال في غضون خمس سنوات
ويدفع الباقي عند الطلب . وللبنك أن يعقد قروضا أجنبية
ولكن ليس لغير الافريقيين حق الاشتراك في رأس ماله
والفرض من هذا الشرط ومن اقتصار المساهمين والمديرين
على الافريقيين فقط هو ضمان استقلال سياسة البنك
وتحررها من تقود البيوتات المالية الأجنبية .

ولما كان هدف هذا البنك هو تعزيز التقدم الاقتصادي
والاجتماعي في أفريقيا فانه يمول المشروعات الاقتصادية التي
تساهم فيها دول متعددة والتي تهدف الى تنمية اقتصادها
وتوثيق الروابط الاقتصادية بينها . والمقرر أن يصبح البنك

أيضا أداة لاجتذاب رموس أموال اضافية من مصادر
خارجية بما في ذلك الاستثمارات الخاصة التي يتعهد البنك
بضمانها .

وتتضمن الوحدة الاقتصادية الافريقية صورة ما من
الاتحاد أو الاتصال السياسى الذى يحل مشكلات عديدة
منها النزاع على الحدود والحواجز الجمركية وقيود العملة
وتسهيل الاستثمارات الرأسمالية وتهيئة الأسباب للتخطيط
الواسع الرشيد فى مجال الصناعة ونواحى الاقتصاد الأخرى .
والخلاصة أن الجهود المشتركة تساعد على تقدم البلاد
الافريقية كلها فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت الوحدة الافريقية وسيلة هامة للتنمية
الاقتصادية ، فإنها تعد فى الوقت نفسه أنجع وسيلة لحماية
المصالح الوطنية من عدوان الاستعمار بنوعيه قديمه وجديده .
إن الاستعمارين لم يتخلوا عن سياسة : «فرق تسد» ولذلك
يسعون بمساعدة أذنابهم - الى عرقلة الوحدة الافريقية
وينادون باستحالة انشاء سوق مشتركة للدول الافريقية كلها .
ولكى يستغلوا أفريقيا اقتصاديا تراهم يوحّدون جهودهم

وبرءوس أموالهم للإبقاء على اقسام أفريقيا مياميا واقتصاديا .
فيقيمون شركات مشتركة لتصدير المواد الخام الافريقية ،
وبنوكا دولية يساهم فيها أصحاب الاحتكارات في فرنسا
والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا كما ينشئون
صناديق للمعونة المشتركة كالصندوق الذي أقامته بلاد
المشرق المشتركة .. الخ .

وفي مواجهة سياسة الاقسام الاستعمارية أعلنت الدول
الافريقية التقدمية مبدأ الوحدة لأن وحدة العمل من شأنها
أن تخلق الباب في وجه الدسائس التي يحكيها الاستعمار
القديم والجديد . والأمل وطيد في أن تصبح منظمة الوحدة
الافريقية درعا قويا يرد كيد الاستعمارين وأعوانهم في
فجورهم .

ولذلك أصبحت الوحدة بين البلاد الافريقية أمرا لا غنى
عنه لا للحصول على أقصى فائدة من مواردها الفنية فحسب
بل للتغلب على القوى التي تعمل على بقائها ذيو لا واتباعا
للدول الاستعمارية لتزويدها بالمواد الأولية .

وإن حل هذه المشكلة لهم من أكبر المهام التي تواجههم

الدول الافريقية ولكنها اذ تسعى لتحقيق هذه الوحدة تواجه عقبات وعراقيل من جانب الاستعماريين ومعارضة من بعض فئات الشعب . واذا كانت التنمية الاقتصادية لم تؤد حتى الآن الى تمييز واختلاف واضح بين طبقات الشعب فان الطريق الذي يجب أن يسلكه الاقتصاد قد أصبح مسألة هامة . ومن الواضح أيضا أن الدول الافريقية غير متفقة على اختيار هذا الطريق .

على أن فكرة الوحدة الافريقية القائمة على مساومة الاستعمار تلقى كل يوم تأييدا جديدا . ونجاحها على الرغم من العقبات الكثيرة في طريقها يدل على أنها ليست فكرة مبتذلة ، بل ضرورة ملحة لاهياء القارة الافريقية وانهاضها .

ان مشكلة التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية محضة لأن لها مضمونا اجتماعيا عميقا . وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة التي تتبناها الحكومات الافريقية .

ولا ريب أن التقدم الاقتصادي هو أساس النهضة القومية للشعوب الافريقية ، فهو يعمل على ازالة الانقسامات القبلية

ويقوم الأساس المادي لحماية مصالحها الوطنية من عوادي الاستعمار واستغلال الاحتكارات الأجنبية . ولما كان هذا التقدم هو أكبر سلاح في يد الشعوب الأفريقية للتغلب على التخلف الاجتماعي والثقافي فإنه يهم شعوب القارة جمعاء ويوحد بين طوائف الشعب المختلفة : الفلاحين والمزارعين والعمال والمثقفين والصناع وصغار التجار . وصفوة القول أن المصلحة الوطنية للشعوب الأفريقية تتطلب سرعة التنمية الاقتصادية .

وإذا أرادت الدول الأفريقية أن تنجز هذه المهمة الكبرى فعليها أن تتخذ الوسيلة التي تكفل لها سرعة التنمية الاقتصادية وهذا يؤدي الى ضرورة اختيار الطريق الذي تسير فيه التنمية القومية . وهنا نرى أن الأغلبية الساحقة من الأحزاب القومية في البلاد الأفريقية وزعماءها والحكومات الجديدة فيها تحبذ اختيار الطريق الاشتراكي في التنمية ، وترفض الطريق الرأسمالي ، لأنها تعتقد أن الاشتراكية هي أقصر الطرق للتنمية .



الناشر

مؤسسة العصر الحديث

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

و

مؤسسة ميجدونا رودنايا كنيجا

بموسكو

ظهر من هذه المجموعة الكتب الآتية :

- الفلسفة الماركسية - اللينينية - سلاح نظري في مجال التطبيق الاشتراكي
- شعوب العالم في عصر انهيار الرأسمالية
- التطور الاقتصادي للمجتمع الاشتراكي
- من تجربة العمل السياسي في الجيش السوفيتي

تحت الطبع :

- موجز جغرافية العالم الاقتصادي
- العنصرية سلاح ايديولوجي للامبريالية
- موجز تاريخ افريقيا
- موجز تاريخ الفلسفة

وباقى هذه المجموعة وعددها ٢٤ كتاب

